



مجلس النواب الفلسطيني

مجلس الاعيان

محضر الجلسة السادسة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف صباح يوم السبت ٢١/رمضان/١٤١٦ هجرية الموافق ١٠/شباط/١٩٩٦ ميلادية
العدد (٦)

- جدول الاعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٤
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات : ٤
 - ١ - طلب اجازة مقدم من معالي العين رجائي المشر المحترم .
- ٣ - تلاوة الكتب الواردة : ٨
 - ١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٧٧) تاريخ ١٩٩٦/٢/٦ ، المتضمن موافقة المجلس على : -
القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ القانون المدني كما ورد من الحكومة .
- ٤ - الاستقالة من عضوية اللجان : - ١٦
 - ١ - طلب استقالة من عضوية اللجنة القانونية مقدم من سعادة العين ندير رشيد المحترم .

مجلس الاعيان

٨٢

دولة رئيس المجلس :
ترفع الجلسة الى موعد آخر .

السيد الامين العام :
تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة
حكم خير

مجلس الاعيان

٥ - قرارات اللجان :-

١ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٨، بشأن :-

مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ (المعاد من مجلس النواب)

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

١٧

١٥٢

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من

صباح يوم السبت الموافق ١٩٩٦/٢/١٠

ميلادي، عقد مجلس الاعيان جلسته

السادسة من الدورة العادية الثالثة برئاسة دولة

الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطفة امين

عام مجلس الامة السيد حكم غير.

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

١ - معالي الدكتور رجائي المعشر.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

١ - معالي الدكتور كامل ابو جابر.

٢ - معالي الدكتور ناصر الدين الأسد.

٣ - سعادة السيد عبدالمجيد شومان.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

١ - دولة السيد مضر بدران.

٢ - معالي المثير حابس الخالي.

وحضر من الحكومة :-

١ - دولة السيد عبدالكريم الكباري :

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع.

٢ - معالي الدكتور عبدالله النور :

وزير التعليم العالي.

٣ - معالي المهندس عبدالهادي الخالي :

وزير الاثغال العامة والاسكان.

٤ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي :

العدل.

٥ - معالي السيد جمال الصرايرة :

البريد والاتصالات.

٦ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه

والري.

٧ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي :

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية.

٨ - معالي الدكتورة ريماء خلف : وزير

التخطيط.

٩ - معالي السيد هشام التل : وزير دولة

لشؤون رئاسة الوزراء.

١٠ - معالي المهندس حماد ابو جاموس :

وزير التنمية الاجتماعية.

١١ - معالي المهندس منير صوبر : وزير

التموين.

١٢ - معالي الدكتور عبدالحافظ الشخابة

: وزير العمل.

١٣ - معالي الدكتور أحمد القضاة : وزير

الثقافة.

١٤ - معالي الدكتور منذر المصري : وزير

التربية والتعليم.

١٥ - معالي السيد مروان عوض : وزير

المالية.

١٦ - معالي الدكتور مروان المعشر : وزير

الاعلام.

١٧ - معالي الدكتور كمال ناصر : وزير

التنمية الادارية.

١٨ - معالي المهندس ناصر اللوزي : وزير

النقل.

مكتبة العدل



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني واهلن بدء الجلسة.

جدول الاعمال

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكرام على اعفاء الامين العام من التلاوة؟

موافقة

السيد الامين العام :

٢ - الاجازات والاعذارات :

١ - طلب اجازة مقدم من معالي العيون

رجائي المشر.

٢ - طلب معذرة مقدم من معالي العيون
الدكتور ناصر الدين الاسد.

٣ - طلب معذرة مقدم من معالي العيون
الدكتور كامل ابو جابر.

٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة العيون
عبدالحيد شومان.

دولة رئيس المجلس : شكراً، أخذ المجلس
علماً.

ارجو المجلس الكرام وباسم مجلس
الاعيان فانه يسرني ويسعدني أن ارحب
بحكومة دولة الاستاذ عبدالكريم الكباريتي
وزملائه الكرام مهتماً لهم جميعاً بالثقة الملكية
الغالية ومشفوعاً هذه التهنئة بالدعاء الى الله
ان يوفق الحكومة الجديدة بتأدية الامانة
وحمل المسؤوليات وفق ما جاء في كتاب
التكليف السامي مؤكداً أن مجلس الامة
ومجلس الاعيان والسلطة التشريعية تشكل
مع الحكومة فريقاً واحداً يعمل وفق احكام
الدستور والمصلحة العامة في سبيل خير



الاردن وخير الوطن والمواطن وتشكل فريقاً
واحداً لأن الاهداف الوطنية هي امانة في
اعناقنا جميعاً وتدعو الله ان يوفق الحكومة في
العمل بكل امانة واخلاص وشرف لخير

بجميع مؤسساتنا الدستورية لتحقيق نهاية
حالة الحرب، وإقامة حالة السلام، بالأمن
والمهارة القيادية الفذة المضمونة في مواقفه
الشجاعة. وما التغير الحاسم، الذي تحقق
باكتساح عناصر السلام القانوني، للبدء في
بناء السلام، إلا الدليل على نجاح ذلك
الكفاح.

نعم .. قامت حالة السلام، لكننا لا زلنا
نعيش بعض مفاهيم وعقليات حالة الحرب،
التي استوطنت عقولنا وقلوبنا عبر سبعين عاماً
وتريد من حياتنا السياسية والاقتصادية
والثقافية والاجتماعية. وقد آن الأوان للتغيير
الشامل في حياتنا الوطنية، في تنظيمنا
السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في
تفكيرنا الثقافي والإنساني، لتقبل على بناء
السلام، ومنع العنف والحرب في علاقاتنا
الوطنية والدولية.

بل آن الأوان لسلطاننا التنفيذية،
والتشريعية، والقضائية، أن تهب بتعاون العقل
الواحد، والقلب الواحد، لبناء الفلسفة
السياسية الشاملة الجديدة، التي نحتاجها في
كل ميدان، لمواجهة تحديات ما تبقى من هذا
القرن، والقرن الواحد والعشرين؛ فلسفة
تنطلق من مبدأ أن السياسة لن تتحقق الممكن..
فلسفة تتخذ الأصالة فيها دور الدافع الحاض
على الحدائق المناسبة لنا، فنتطبعها باخلاص
واحكام وحزم، لا أن تفرق لنفسها ببرامج
إدارية مؤقتة محدودة معوقة للدفاع الوطني
لنحو المستقبل الباهي الذي يهم بالفرز لنا به،

الاردن وخير الامة وان تؤدي امانة المسؤولية
بما يخدم الاردن في الاطار الوطني والعربي
والدولي بكل نجاح وبكل امانة ومسؤولية.

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ معن
أبو نوار.



الدكتور معن أبو نوار :

سيدتي الرئيس الجليل

سيداتي وسادتي الاعيان الكرام

قبل أيام قليلة، ودعنا بحفظ الله، حكومة
جلالته السابقة، رئيسها سمو الامير زيد بن
شاكور، ووزرائها الكرام الذين خدموا الوطن
بكل اخلاص ومحبة، وقدموا له أحسن ما
لديهم من جهد وهمة، وحققوا على طريق
السلام منجزات كبيرة، فنسبحوا في تحقيق
مرحلة وطنية مهمة، استحقوا الشكر والتقدير
عليها.

لقد قاد جلالة الملك الحسين كفاحنا

هكذا صنع الوطن

شباب الحسين .. حكومته الجديدة.

نعم.. أن الأوان ان نوقف بصيرتنا، وأن نحبي انتباهنا، وأن نسعف هممتنا الوطنية، لتحقيق الرؤية الواقعية الممكنة لخير شعبنا ورفاهه، ولنتولى موقعنا الذي نستحق تحت الشمس الإنسانية. لقد آن الأوان لطلائع شباب الحسين. أن يجددوا حياة الوطن، وأن يبثوا جلوة الحماس الوطني في عروقه.

العالم من حولنا يخوض عباب تغيير صاحب متسارع، لا ينتظر المتكئين على أرائك الماضي، ولا يمهّل المكبلين بأنكار البارحة، ولا ييالي بالمسدودين بحدة تحولاته، ولا يرحم الغافلين عن حق وطنهم عليهم، ولا يأبه للمتفرقين والمتشعنين والمتناهلين، بل يتركهم نهبا سهلا لأطماع النزوات السياسية، وشهوات الأحداث الطارئة، فينساهم الزمن السياسي في مقابر الإهمال الدارسة.. العالم من حولنا يتدفع نحو حياة جديدة متجددة كل يوم، حياة تكاد تقاس بالثواني في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية.. العالم من حولنا لا يأبه لمن يتخلف عن ركب الحاسوب. العالم من حولنا دول وطنية جعلت مصالح شعوبها فوق كل شيء، وأعلى من كل اعتبار.

الحمد لله الذي أعطى الحسين بصيرته النفاذة إلى قلب المستقبل بكل متغيراته وتوقعاته، فمكنته رؤيته الواضحة، وحرصه المرفه، من معرفة الحاجة الملحة لتجديد شباب الوطن بقيادات فنية متوثبة، يستطيع

بتأييده لهم، ان يعلي الحياة الوطنية إلى المعالي التي يستحقها شعبنا الطيب، ووطننا الحبيب، من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه .. كل مواطن ومواطنة فيه، دون تمييز أو تمييز جهوي، طبقي، قبلي، عرقي أو ديني.

من أجل ذلك أرحب ترحيبا مخلصا بحكومة جلالته الجديدة الشابة، القادرة، الوفاء للحسين والوطن، برئاسة دولة السيد عبدالكريم الكباريتي. وكل وزير من زملائه الكرام.

أرحب بهم لأنني أعتقد أنهم يستحقون النصر الذي يناديهم، والفوز الذي يستحقه شعبنا النبيل من كل منهم. لأنني أعتقد أنهم سيحاربون الفقر، والغلاء، والبطالة، وسيكافحون لتخفيف أثقال المديونية الوطنية. وسيضربون بقبضات فولاذية، شريفة، أمينة، وشجاعة، كل الفاسدين والمفسدين لحياتنا الوطنية في أي ميدان.

أرحب بمعوياتهم الشماء، وإبائهم الأردني المهاب، وصدقهم في الدفاع عن سيادة القانون، وذودهم عن الرحمة والحلم مع هيئة الحكم كما وصفها النابغة الجعدي بقوله:

فلا خير في حلم إذا لم تكن له

بواد تحمسي صفوه أن يكندرا أرحب ببنائهم الديمقراطية الشورية، وتمسكهم بمسؤوليتهم المشتركة، ووحدتهم الوزارية الصافية المكيئة، بنفس التقدر الذي أرحب بتصميمهم على الرقي بالديمقراطية

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي دولة الرئيس لقد استمعت الحكومة المكلفة بكل الاحترام والشكر والتقدير إلى ما تفضلتم به مهتين مرحبين بالثقة الهائمية الاغلى، واتني اؤكد لدولتكم ومجلسكم الموقر ان من اوجب واجبات هذه الحكومة هي احترام المؤسسة التشريعية وتعزيز دورها وتوسيع الحياة الدستورية ورفع سقف الحرية مع رفع سقف المسؤولية ومع رفع سقف الشورية، واتنا في ذلك سنتعاون مع مجلسكم مستفيدين من حكمتكم وارائكم واتسم الذين اعتمدكم سيد ركب المجد السامع مجلساً خاصاً لجلالته وبمشيئة الله لن نعلم إلى استغفار او استهواء ولا نعلن مالا نضمير ولا نغير ولا نبدل في نهج سليم الغايات صحيح المقومات مستلهمين العزم والقوة من عزم وقوة الملك الديمقراطي وذاته الشريفة الكريمة المؤمنة بالحياة الدستورية البرلمانية الاصلية ومن الثقة والتعاون الذي نريده ان يتنظم السلطتين التشريعية والتنفيذية راجعين المولى التوفيق والعون.

وشكراً سيدي دولة الرئيس وكل الشكر لمعالي ابي الليث وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة رئيس الوزراء، ويتابع الامين العام جدول الاعمال.

الأردنية إلى ذرى شاحقة من الحرية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، والعدل، والرعاية الاجتماعية، وسيادة القانون، وإدامة الأمن الوطني... روح الديمقراطية الحقبة وقلب مبادئها الإنسانية.

أرحب بكل كلمة قالها الحسين العظيم في كتاب التكليف السامي، وتجارب حكومته بطاعتهم الأمنية لها، وأدعو الله من كل قلبي أن يعين هذا الجيل الوطني من نشامى الحسين وشجعانه الأباة، على تحقيق الآمال الكبيرة .. في طموحات الحسين لشعبنا الوفي الأمين، ووطننا الحبيب، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور من أبو نوار.

دولة رئيس الوزراء.



دولة رئيس الوزراء: شكراً معالي الرئيس

لجنة اعيان المجلس

السيد الامين العام :

٣ - تلاوة الكتب الواردة :

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب
رقم ٢٧٧ تاريخ ١٩٩٦/٢/٦
والمتضمن موافقة المجلس على
القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة
١٩٧٦ القانون المدني كما ورد من
الحكومة.

الرقم م ن / ٢٨ / ٢٧٧

التاريخ ١٩٩٦/٢/٦

الموافق

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب الثاني عشر في
جلسته السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ
١٩٩٦/٢/٤ من الدورة العادية الثالثة الموافقة
على القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦
القانون المدني والمنشور في الجريدة الرسمية
العدد رقم (٢٦٤٥) تاريخ ١٩٧٦/٨/١ كما
ورد من الحكومة.

أرجو التكرم بعرض القانون المذكور
على مجلسكم الكريم لإجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : شكراً، دولة
الاستاذ زيد الرفاعي.



دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي
الرئيس. ارجو بداية ان اتقدم بالتهنئة الحارة
الى دولة الأخ الرئيس عبدالكريم الكباريتي
وزملائه الأخوة الوزراء الافاضل على الثقة
الملكية السامية الغالية وارجو للحكومة الجلية
الجديدة كل خير وتوفيق ولجأح في مسعاها
الحير لتحقيق طموحات جلالة قائد المسيرة
وتطلعات واماني وآمال الشعب الأردني
العزير.

سيدي الرئيس بالنسبة للقانون المدني
القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦
المعرض على المجلس الكريم، تعلمون دولتكم
ان لجنة ملكية ضمت كبار رجال القانون
والتشريع وعلماء في الفقه والشرعية من
الأردن ومن بعض الدول العربية والإسلامية
عملت لسنوات عديدة لاعداد صيغة هذا
القانون وقد اقر مجلس الوزراء مشروع
القانون كما ورد من اللجنة الملكية، في
الشهر الخامس من عام ١٩٧٦ وقرر ان ينشر

سيد نفسه فيما يتعلق باجراءاته الداخلية كما
اعتقد ان على مجلسنا ان يحددوا حدود
مجلس النواب ويوافق على القانون كما ورد
منه دون بحث مواده.

واذا كان هذا هو توجه المجلس فلا
جدوى لأحالة هذا القانون على اللجنة
القانونية لان الاحالة تعني تكليف اللجنة
بدراسة القانون بمواده المختلفة وإذا كان توجه
المجلس ان يوافق على القانون كما ورد من
مجلس النواب فان الاحالة على اللجنة
القانونية في هذه الحالة سيعني تكليفها
بتوصية شكلية الى المجلس بالموافقة على
القانون كما ورد من الحكومة وكما اقره
مجلس النواب، وباعتقادي ان المجلس الكريم
يستطيع الموافقة على القانون دون الحاجة الى
احالته الى اللجنة في هذه الحالة بالذات
وقرارنا اذا صدر لن يشكل سابقة بالنسبة
لقوانين أخرى لان القانون المدني المؤقت منذ
عشرين سنة حالة خاصة.

لذلك كله سيدي الرئيس ارجو ان اقترح
عدم إحالة القانون على اللجنة والتصويت
عليه فصلاً فصلاً الآن وإذا قرر المجلس الكريم
عدم الأخذ بهذا الاقتراح لابتعاده عن النظام
الداخلي من حيث حرية النص وليس من
حيث النتيجة فاني اثنى على الأخوة الاكارم
اعضاء اللجنة القانونية عدم بحث مواد
القانون والاكتفاء بتقديم توصية للمجلس
الكريم بالموافقة على القانون كما ورد من

في الجريدة الرسمية على أن يبدأ العمل به
من تاريخ ١٩٧٧/١/١ وذلك لافساح المجال
امام المعنيين من قضاة ومحامين وغيرهم
للاطلاع عليه ودراسته وقد صدر القانون
بشكل قانون مؤقت لغياب مجلس النواب في
ذلك العام ومنذ عام ١٩٧٧ وحتى يومنا هذا
والقانون المدني نافذ وساري المفعول واصبح
قانون مستقراً ومطبّقاً على مدى عشرين عاماً
ولكنه ما زال يحمل صفة القانون المؤقت
ولانه قانون حضاري ومتقدم فقد تم تبنيه من
عدد من الدول العربية والإسلامية وليس من
اللائق او المناسب ان يوصف هذا القانون
الاساسي الهام بأنه مؤقت اذ في الواقع لا
يوجد اي امر مؤقت في هذا القانون سوى
اسمه وادراكاً من مجلس النواب الموقر
لصعوبة او حتى استحالة بحث مواد القانون
مادة مادة وعددها ١٤٤٩ مادة فقد اتخذ
مجلس النواب الموقر قراراً حكيماً مسؤولاً
بتوخي المصلحة العامة العليا للدولة وذلك
بإقرار القانون كما ورد من الحكومة دون
الخوض في بحث بنوده وفصوله على ان
يجري البحث في ادخال بعض التعديلات
عليه مستقبلاً حسب مقتضى الحال.

سيدي الرئيس انا اعرف ان النظام
الداخلي للمجلس الكريم يفرض علينا إحالة
اي قانون يأتي من مجلس النواب على اللجنة
المختصة لتدرسه وتقدم تقريرها وتوصياتها
بشأنه للمجلس ولكنني اعتقد ان المجلس هو

لجنة اعيان المجلس

مجلس النواب ونكون بذلك قد اشتركنا مع مجلس النواب الموقر بإزالة صفة الموقت عن القانون المدني الذي نعتز ونفتخر به. شكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الاستاذ زيد الرفاعي، سعادة الدكتور كمال الشاعر.



الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس ارجو ابتداءً أن أقدم آخر التهاني لدولة رئيس الوزراء بالثقة السامية الغالية ولأعضاء الوزارة متمنياً لهم التوفيق في خدمة الرسالة.

سيدي الرئيس انني أؤيد اقتراح دولة السيد زيد الرفاعي وأريد أن أضيف على ما أوردته باقتدار أن النظام الداخلي لمجلس الاعيان ينص في مادته (١٤) على إحالة المجلس مشاريع القوانين التي ترد من مجلس النواب على اللجنة المختصة ثم في المادة (٤٨) النص كالتالي : ينظر مشروع القانون والقرار

الذي إنتخذه اللجنة في شأنه الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن ثلاثة ما ذكر مكثفياً بسبق توزيعه على الاعضاء ثم تجري المداولة ببحث موضوعه اجمالاً فاذا قرر المجلس قبوله من حيث المبدأ ينتقل الى مناقشة مواده مادة مادة بعد ثلاثة كل منها اصلاً وتعديلاً.

ان المعنى الضمني للمادة (٤٨) ان إحالة القانون للجنة ان على اللجنة ان تدرسه مادة مادة وليس ان تتقدم بتوصية شكلية حول قبوله دون دراسته مادة مادة وقد سبق واحال مجلس النواب الموقر على لجنة القانونية قبل اكثر من عشر سنوات دراسة هذا القانون ولم تتمكن اللجنة القانونية في مجلس النواب من دراسته نظراً للعمل الكبير الذي يتطلبه ذلك اذ ان القانون كما تفضل دولة السيد زيد الرفاعي وذكر يتكون من حوالي ١٥٠٠ مادة وليس هناك امكانية او ربما كان من المستحيل دراسته مادة مادة فاني اعتقد ان المعنى الضمني للمادة (٤٨) من النظام الداخلي ان الاحالة على اللجنة تعني القصد ان تكلف اللجنة بدراسة القانون مادة مادة ثم تتقدم بتقريرها الى المجلس وبما ان المجلس يعلم ان هذا امرأ مستحيلاً فانا اعتقد ان من الافضل الأخذ بالشق الأول لما تفضل وطرحه دولة زيد الرفاعي وهو ان نوافق عليه الآن في هذه الجلسة دون إحالته على اللجنة القانونية واشكركم دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول.



السيد جودت السبول : شكراً سيدي الرئيس مؤيداً ما تفضل به دولة السيد زيد الرفاعي ومعالي السيد كمال الشاعر وابتداءً توجيه وتقديم التهنية الصادقة والخلصة لدولة الرئيس الشاب الاستاذ عبدالكريم الكباريتي ولزملائه اعضاء الحكومة الجديدة متمنين لدولته ولهم كل التوفيق والنجاح في تأدية الرسالة التي اوكله اليهم وحمل العبء الذي اقي عليهم بإذن الله تعالى. ثم اقول نحن ابتداءً يجب ان نحرص على مصداقية التداول عندما اذا ما ارتقا المجلس الموقر ان يحيل المشروع على اللجنة القانونية هذا يفترض تلقائياً ان تقوم اللجنة الموقرة بدراسة المشروع وان تعد توصية مفصلة بشأنه الأمر غير الممكن كما نقدر جميعاً هذا بالاطمئنان الى اننا بصدد مشروع قانون مؤقت نالذ

ومطبق ومعمول به منذ حوالي عشرين سنة فلم يعد من الجائز ان ندعه تحت احتمال مزيد من اي تأخير وبخاصة ان المبادرة بشأن ما تم فيه خرجت من هذا المجلس الموقر خلال الاتصالات التي تمت مع اللجنة القانونية في مجلس النواب ويرأني ان من يملك الأكثر يملك الأقل وان المجلس الموقر يملك وهناك سوابق اتخذ فيها المجلس قرارات مماثلة اتتني ومثنياً على ما تفضل به دولة السيد زيد الرفاعي ومعالي الاستاذ كمال الشاعر ان يوافق المجلس الموقر على هذا القانون لكي يصبح قانون دائماً مشيراً في هذه المناسبة الى ان الافكار الذي نشأ وبخاصة في بعض الدول الشقيقة التي لا يوجد فيها ما يعرف بالقانون المؤقت وهي تنقل عن هذا القانون ان يوافق المجلس الكريم عليه لكي يأخذ صفته الدائمة ثم لكي يصر من بعد الى تعديل اي مادة يرتضي المجتهد ضرورة تعديلها مع اسباب هذا الاجتهاد الموجب ولن يتمنع على مجلس الامة الموقر ان يأخذ الاجراءات اللازمة لمثل هذا التعديل. اؤكد مرة أخرى على تهنتي لدولة الرئيس وحكومته وعلى التثنية على الاقتراح الذي طرح وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس : شكراً سماحة الشيخ عبدالعزيز الحياط.

لجنة امانة المحضر



الدكتور عبدالعزيز الحياط : شكراً دولة الرئيس، بعد التهتات التي تمت وأنا لا احب التثليث ولا التزييع اكتفي بتهتة دولتكم والأخوة لدولة رئيس الوزراء والوزارة الجديدة.

احب اولاً ان اؤيد الاقتراح الذي تقدم به دولة السيد زيد الرفاعي والذي ايده الأخوة كذلك في تأييد هذا الاقتراح احب ان اضيف ما قالوه نقطة هامة في تاريخ هذا القانون ان القانون المدني الذي وضع مشروعه في مجلس النواب في الخمسينات احيل الى مجلس الاعيان، ورأى مجلس الاعيان ان يجمده فظل مجمداً حتى خرج من مجلس الاعيان بعد ان وصل كتاب من دولة رئيس الوزراء آنذاك الشريف حسين بتوجيه من جلالة الملك ان يصار وضع قانون مدني مستمد من الفقه الاسلامي مستفيد من التجارب القانونية في هذا البلد وفي العالم ولعلنا شكلت اللجنة من مجلس الاعيان

ورضع القانون المدني واقر في ظلال مجلس الاعيان فمن الضروري ومجلس الاعيان هو الذي تبنى وضع هذا القانون خلال سنوات طويلة ولجنة فرعية من اللجنة الكبرى استمرت ثلاث سنوات كل يوم في الاسبوع ستة أيام كانت تجلس في هذا الامراء واستخدمت خبراء كما اثار دولة السيد زيد الرفاعي في هذا الامر واذكر منهم الاستاذ مصطفى الزرقا والشيخ علي الخافيف والاستاذ مصطفى المنفلوطي والاستاذ عبدالقادر الاسود واستنس برأي المرحوم عبدالرزاق السهموري فيه ووضع ولذلك ارى ان تبني هذا الاقتراح الجليل الكريم واؤيده وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً سماحة الاستاذ، معالي الاستاذ طاهر حكمت.



السيد طاهر حكمت - مقرر اللجنة القانونية : شكراً دولة الرئيس، ابتداءً اشارك

وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاستاذ احمد الطراونة.



السيد احمد الطراونة : دولة الرئيس ابدأ بالتهتة للحكومة المكلفة برئاسة دولة عبدالكريم الكباريتي ورفاقه الكرام واولئك الذين اعرفهم جميعاً انهم اهل لتحمل المسؤولية وانهم عند ثقة جلالة الملك وارجو وانا متأكد على انهم قادرون على تطبيق ما ورد في كتاب التكليف السامي من خدمة البلد من كافة النواحي وارحب بهم وارجو لهم التوفيق.

اما فيما يتعلق بالقانون المدني فهو قانون له تاريخ طويل قبل سنة ١٩٧٧ بدأ هذا القانون في سنة ١٩٥٤ وكنت في ذلك الوقت رئيساً لمجلس النواب وتأثرتنا بهذا القانون عند وضعه بالقوانين المصرية وخصوصاً أن هنالك مرتكر كبير جداً عند

زملائي تقديم التهتة للحكومة الجديدة ورئيسها الاستاذ عبدالكريم الكباريتي وارجو لها السداد والتوفيق في مهمتها الجليلة، واما فيما يتعلق في الموضوع فأني بالنظر لاستثنائية هذا القانون واستثنائية هذا القانون تأخذ شكل وجهي الاول اهمية هذا القانون من حيث كونه قد نظم العلاقات المدنية والمعاملات بين الناس في الاردن والمواطنين وغيرهم لمدة تزيد عن تسعة عشر عاماً والثاني ان هذا القانون قانون اتخذ مصداقية كبيرة في العالم العربي والاسلامي واصبح مرجعاً يلجأ اليه في اقتباس نصوصه ومواده واضيف ناحية ثالثة ان تطبيق المحاكم المستقر لهذا القانون قد اوجد تراثاً ضخماً من السوابق القضائية التي من شأنها ان تعزز وجود هذا القانون وان توضح ابعاده وتكمل نواقصه مثل هذا التراث لايجب ان تطيح به بمحاولة التعديل او بأي تعديل ممكن الا اذا كان هنالك ضرورة قصوى لمثل ذلك ونحن الى حتى الآن كأنا نتعاملون في هذا القانون في المحاكم لا نرى هنالك موجباً للتعديل الا في نواحي ضيقة تترك للمستقبل.

لذلك فاني نظراً لاستثنائية هذه الحالة ومع التأكيد على ان لا تصبح قاعدة لاي قانون آخر لان اي قانون آخر ليس له مثل هذه الخصوصية فاني اوافق زملائي الكرام على ان يمر هذا القانون بموافقة مجلسكم الكريم دون الاحالة على اللجنة القانونية

لنأخذ منه الفضول

وضع هذا القانون وهو ان هذا القانون قد شرح من قبل العلامة عبدالرزاق السميوي والذي كان يعتمد عليه وارادنا ان نستفيد من هذه التجربة وتأثرنا به واقره مجلس النواب ولكن كما تفضل الاستاذ الشيخ فيه فمجلس الاعيان اعاد القانون لنواح كان يرى ان هذا القانون يخالف بعض النواحي في التشريع الاسلامي وبقي هذا القانون منذ سنة ١٩٥٤ الى اوائل السبعينات وهو في أخذ ورد بين النواب والاعيان الى ان قرر جلالة الملك تشكيل لجنة ملكية من رجال القانون والفقهاء في هذا البلد واستعانت اللجنة بكثير من الخبراء في القانون المدني واقروا وكنت احد اعضاء هذه اللجنة واقروا بالصيغة التي هو عليها الآن كقانون مؤقت.

القانون طبق على مدى العشرين سنة في المحاكم ووردت عليه بعض الملاحظات من قبل المحاكم والمهامين ولكنها لم تكن مؤثرة في القانون ولكن هذا لا يمنع مدة العشرين سنة ان الاوضاع قد تطورت في المحاكم وتطورت في اراء المهامين والاراء التي ظهرت في الدول من حيث الوضع القانوني المدني فانتني مع موافقتي التامة لما تفضل به الاخوان اوافق على ان يوافق المجلس دون احواله الى اللجنة القانونية لانه اصبح معروف ولكنني ابته الى ناحية ان نستعين برأي المحاكم من قبل لجنة تشكّلها الحكومة للفتايات التي يمكن ان يرد عليها انتقاد في هذا القانون وان يجري لها

تغديلاً في المستقبل ولهذا فانتني اوافق على ان يوافق على هذا القانون لان النظام الداخلي يساعد على ذلك واما من ناحية لا يوجد له سوابق فهناك سوابق كثيرة في حياتنا النيابية اقربنا قوانين دون ان نحيلها الى اللجنة ولذلك ارجو ان يوافق المجلس على الاقتراح المقدم من قبل السادة اعضاء مجلس الاعيان وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، معالي الدكتور جواد العناني.



الدكتور جواد العناني : شكراً دولة الرئيس، اود حيث انه اتيت لي هذه المرة الفرصة الاولى للحديث ان اهنئ دولة الاستاذ عبدالكريم الكباريتي وزملائه الضباب لتوليهم هذه المهمة في هذه المرحلة المهمة جداً في حياتنا متمنياً لهم ان شاء الله التوفيق والنجاح في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم.

سيدتي اقترح ان البحث في هذا الموضوع قد تناوله بعض اساتذة الاعيان من اصحاب الرأي والتخصص ولذلك اقترح ان نوقف النقاش ليم التصويت على هذا الاقتراح وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، والآن انتهي النقاش وامامنا مقترح دولة زيد الرفاعي وما ايده من الاخوة الاعيان وهذا المقترح معروض على المجلس، هل يوافق المجلس الكريم باقرار القانون دون احواله الى اللجنة القانونية.

موافقة، شكراً لكم، نريد معالي المقرر حتى يتولى هو طرح اسلوب الموافقة. دولة الاستاذ زيد الرفاعي.

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدتي بما اننا سنبدأ في عملية التصويت على القانون اقترح اولاً اعفاء المقرر من ثلاثة مواد القانون ١٤٤٩ مادة وثانياً اقترح اعفاء المقرر حتى من ثلاثة ارقام المواد والاكتفاء بالتصويت على القانون فصلاً فصلاً. شكراً سيدتي الرئيس.

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام.

السيد احمد الطراولة : صوت المجلس على قبول القانون لم يعد هناك مجال لاي بحث آخر وصوتنا على الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب فلم هناك مجال لا للمقرر ولا لغير المقرر ان يتحدث

في هذا الموضوع وهذا النظام الداخلي.

دولة رئيس المجلس : لا نحن صوتنا على عدم احواله القانون الى اللجنة القانونية.

السيد احمد الطراولة : يا سيدتي وافقنا لاننا وافقنا عليه، الحقيقة وافقنا على القانون الذي لم يحل.

دولة رئيس المجلس : السيد جودت السبول.

السيد جودت السبول : دولة الرئيس اننا اتفق مع معالي الاستاذ احمد الطراولة بان المجلس الكريم وافق على القانون موافقة تشمل عدم احواله الى اللجنة القانونية كما وعلى القانون ككل ولذلك لا اعتقد ان ضرورة بقيت لتلاوة اي فصل او مادة لقد صوت على القانون ككل وانتهى الامر كما اعتقد وانا اؤيد ابو هشام فيما ذهب اليه وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، معالي المقرر.

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس اعتقد ان المرافقة الكاسحة التي نالها القانون لم تترك مجالاً لقراءة مواده ولا لقراءة فصوله ولا لاستعراض عناوين وارى ان يصار الى موافقه عليه ككل.

دولة رئيس المجلس : دولة ابو سمير اقترحك فصلاً فصلاً هل تصبر عليه؟

دولة السيد زيد الرفاعي : انا يا سيدتي اصبر مادة مادة مادام هكذا وكان اقتراحي

تكملة لجلسة

لتسهيل عملية التصويت اما اذا قرر المجلس الكريم التصويت على القانون بمجمله دفعة واحدة فجزاكم الله كل خير وشكراً.

دولة رئيس المجلس : السيد احمد الطراونة.

السيد احمد الطراونة : يا سيدي نقول هل يوافق المجلس على القانون بمجموعه فقط.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، وهذا ما يطرحه معالي المقرر.

هل يوافق المجلس الكريم على القانون بمجمله ومجموعه كما ورد من مجلس النواب الموقر؟

موافقة، شكراً لكم جميعاً.

ومبارك هذا القانون وهو فقط تحويل من مؤقت الى دائم.

الرقم م ق / ٢٨ / ٣٩٧

التاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٩٦

الموافق

دولة رئيس الوزراء الأرفع

إشارة الى كتابكم رقم ٤٨٠٣ / ١ / ١٣ / ٥١ تاريخ ١٩٩٦ / ٦ / ١

قرر مجلس الاعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الثالثة الموافقة على القانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ القانون المدني كما ورد من مجلس النواب والمشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٤٥ تاريخ

١٩٧٦/٨/١

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته السادسة عشرة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٢/٤ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ونشر في الجريدة الرسمية.

ارجو دولتكم التفضل بالعلم لاجراء المراسيم الدستورية عليه.

احمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

السيد الامين العام :

٤ - الاستقالة من عضوية اللجان :

أ - طلب استقالة من عضوية اللجنة القانونية مقدم من سعادة المين ندير رشيد.

دولة رئيس مجلس الاعيان حفظه الله

سيدي الرئيس

لاسباب شخصية خاصة ارجو قبول استقالي من عضويتي في اللجنة القانونية شاكرين لدولتكم حسن تفهمكم متمنين لتلك اللجنة التوفيق والنجاح.

المخلص

١٩٩٥/١١/٧

لدير رشيد

عضو مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس : معالي السيد

جودت السبول

سيدي.

دولة رئيس المجلس : الاستاذ ندير

رشيد.



السيد جودت السبول : انا أدرك شخصية الشأن وادرك ان من حق الزميل الفاضل السيد ندير رشيد ان يستقبل من عضوية اللجنة القانونية وبالتالي من عبء مسؤولياتها لكن من حقني ايضاً وقد كان لي شرف زمائه في هذه اللجنة المهمة وكان حضوره فيها حضوراً فاعلاً ومتميزاً لاشك اننا سنظل بحاجة اليه فاني اتمنى عليه ابتداءً ان يوافق على سحب هذه الاستقالة وأو ان لا يوافق المجلس الكريم عليها وشكراً.

دولة رئيس المجلس : الدكتور كمال

الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس

لقد تشرفت بزمالة كما تفضل معالي الأخ السيد جودت السبول لقد تشرفت بزمالة الأخ ندير رشيد في المجلس السابق وفي هذا المجلس في اللجنة القانونية وانني ايضاً لمست ان وجوده كعضو في المجلس كان دائماً وجوداً فاعلاً ووجوداً مناقشاً ووجوداً محاوراً ولذلك اتمنى ان يبقى في اللجنة بأي اسلوب كان ان كان عن طريق سحب استقالته او عن طريق رفض المجلس لتلك الاستقالة وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، معالي

الاستاذ احمد الطراونة.

السيد احمد الطراونة : دولة الرئيس

يعز علي وانا عضو في اللجنة القانونية ان افاجأ باستقالة عضو فعال في هذه اللجنة عرفته منذ زمن بعيد ولذلك واختصاراً للوقت فاني اضم صوتي الى صوت الاخوان الذين تكلموا واناشد الأخ ندير ان يبقى وشكراً

السيد ندير رشيد : شكراً سيدي اشكر الأخوان على ما تفضلوا به وارجو سحب الاستقالة، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً يا ابو جعفر، وبقاتك معنا فيه كل الفائدة المادة التي تلي هذه المادة.

السيد الامين العام :

٥ - قرارات اللجان :-

١ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ

١٩٩٦/١/٢٨، بشأن :-

مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣

(المعاد من مجلس النواب)

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ

المقرر.

السيد المقرر : شكراً، دولة الرئيس.

لجنة اعيان المجلس

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٨ برئاسة مقرر اللجنة معالي العين طاهر حكمت وبحضور اعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة:-

احمد الطراونه، عز الدين المفتي، سالم مساعده، الدكتور عبد اللطيف عريبات، احمد العقابله، محمد عودة القرعان، الدكتور كمال الشاعر، السيدة نائلة الرشدان.

كما حضر الاجتماع من الاعيان معالي العين عبد الله صلاح.

وحضر الاجتماع من الحكومة معالي وزير العمل السيد نادر ابو الشعر.

وذلك للنظر في بعض مواد مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ المعدل من مجلس النواب بعد ان وافق على معظم التعديلات التي اجراها مجلس الاعيان على مشروع القانون المذكور مع اصراره على قراره السابق بشأن بعض المواد.

وفي بداية الاجتماع استعرضت اللجنة المواد التي وافق عليها مجلس النواب بالشكل الذي اقره مجلس الاعيان وبعد المداوله والمناقشه في مواد المشروع موضع الخلاف قررت اللجنة الموافقه عليها كما وردت من مجلس النواب.

وقد ارنأت اللجنة اثناء بحث الماده (٥٢) فقره (ب) ان اللجنة قبلت التعديل الذي اقره مجلس النواب بالنسبة لعبارة (صاحب العمل) الواردة فيها على أساس ان هذه العبارة تقرأ على ضوء التعريف الوارد (لصاحب العمل) في الماده الثانية.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقه على قرارها هذا.

اللجنة العالمية
لمجلس الاعيان

٢٨-١٤٠٠
 أمين عام مجلس الأمة
 محمد خليل

الامانة كما وردت في المشروع	المادة ٧ - يمكن التكاليف والعمولات التفصيلية جغسيا وردت في هذا القانون المعمري المستخدمة لبا اثناء ما لم تدخل القرينة على غير ذلك:-	الهيئة : الجهة التي تمثل لمصالح العمل.	قرار مجلس النواب	الهيئة : مطلب كلمة (الهيئة) والاستمارة عنها بكلمة (الجموع) وتصبح كما يلي : الجموع : الهيئة التي تمثل أصحاب العمل.	قرار مجلس النواب الاخير	المادة ١٢ - موافقة على قرار مجلس الاجراء	قرار اللجنة
-----------------------------	--	---	------------------	---	----------------------------	--	-------------

مشروع قسطين رقم () لسنة ١٩٩٣
قانون العمل (المعاد من مجلس النواب)

الجنة القومية
المجلس الاعلى

Chaitin, G.J.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
العمل : كل جهد تشريعي او جماعي يخلو لقاء لاجر سواء كان يشكل دائم او عرضي او مؤقت او موسمي	العمل : موافقة بعد شطب كلمة (تسائي) والاستضافة عنها بكلمة (تشري).	العمل : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	العمل : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	
العمل الموسمي: العمل في مواسم محددة من كل سنة ولا تزيد مدته على سنة الفجر.	العمل الموسمي : موافقة كما وردت			

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
		تعريف (تعقد العمل الجماعي) نقل هذا التعريف ليأتي بعد تعريف (العمل الموسمي) وبالنص التالي : تعقد العمل الجماعي : موافقة كما ورد من مجلس النواب مع شطب كلمة (البيئة) والاستضافة عنها بكلمة (الجمعية).		
		امانة تعريف جديد بعنوان		

مجلس الاعيان

للمادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
		(عقد العمل) ويأتي بعد تعريف (عقد العمل الجماعي) وذلك بالنص التالي: عقد العمل: اتفاق شفهي أو كتابي صريح أو ضمني يتعهد البايع بعمل بمقتضاه أن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إشرافه أو إدارته مقابل أجر ويكون عقد العمل لمدة محدودة أو غير محدودة أو لعمل معين أو غير معين.		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
التزاع العمالي الجماعي: كل خلاف بين مجموعة من العمال أو نقابة عمل وبين صاحب عمل أو أكثر أو نقابة أصحاب عمل حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تغييره أو تفسير هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبيه بشأن التحديا المتعلقة بشروط العمل.	التزاع العمالي الجماعي : اجلاء مناجاة التعريف ليصبح بالتنص التالي : التزاع العمالي الجماعي : كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة وبين صاحب عمل أو النقابة حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تغييره أو يتعلق بطرق العمل وشروطه.	التزاع العمالي الجماعي : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة عبارة (ومن جهة) بعد كلمة (النقابة) وفسلب كلمة (البيضة) والاستعاضة عنها بعبارة (الجمعية من جهة أخرى).		

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
عقد العمل الجماعي : اتفاق خطي تنظم به اقتضاء شروط العمل بين صاحب عمل او أكثر او هيئة اصحاب عمل من جهة ومجموعة عمال او نقابة عمال او أكثر من جهة اخرى.	عقد العمل الجماعي : إعادة صياغته ليصبح بالتام التالي: عقد العمل الجماعي : اتفاق خطي تنظم به اقتضاء شروط العمل بين صاحب العمل او الهيئة من جهة ومجموعة عمال او النقابة من جهة اخرى.	عقد العمل الجماعي : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (الهيئة) والاستعاضة عنها بكلمة (الجمعية) وتقديم التعريف ليصبح بعد تعريف العمل الموسمى الوارد في المادة.	المادة ٣: - القرة (ب) الاصرار على قرار مجلس النواب	قرار اللجنة كما وردت من مجلس النواب.
المادة ٣ - تنطبق أحكام هذا القانون على جميع العمال وأصحاب العمل بمستثناء:-	المادة ٣ :- اخرى.			

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
أ. الموظفين العاملين وموظفي البلديات. ب. أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشايرعه. ج. خدم البيوت وبنائقي وقاية المتأزول ومن قضي حكمتهم. د. عمال الزراعة ما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء تسولهم بالحكم هذا القانون.	أ- موافقة كما وردت ب- موافقة بعد اضافة عبارة (ومن اجر) الى اخر القرة ج- اعادة صياغته ليصبح بالتام التالي : خدم المتأزول ويستأقيا وطهائيا ومن في حكمتهم. د- موافقة بعد اضافة عبارة (تتسبب الوزير) الى اخر القرة	أ- موافقة كما وردت. ب- موافقة كما وردت في مشروع الحكومة. ج- موافقة كما وردت من مجلس النواب. د- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع نقل عبارة (تتسبب الوزير) لتصبح بعد عبارة (مجلس الوزراء)	د. موافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

تمت الموافقة على القرار

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	الفصل الثاني (التسمية) :مرافقة على قرار مجلس الأعيان المادة ٧-٢	الفصل الثاني يصبح (التفتيش على العمل)	- مرفقة على تسمية للفصل.	الفصل الثاني تفتيش العمل
أخذت اللجنة علماً بذلك.	أخذت اللجنة على قرار مجلس الأعيان	المادة ٧ : اعادة صياغتها على النحو التالي : ٧- تحدد مواعلات مفتشي العمل ومهامهم وصلاحياتهم ومكافاتهم كما تحدد التراتبات صاحب العمل الجاههم بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية.	المادة ٧ : مرفقة عليها كما وردت بعد اجراء التعديلات التالية: - فسطح العيارة التالية (تحدد مهام مفتشي العمل) والاستعانة عيها بالجاراة التالية (تحدد مواعلات مفتشي العمل ومهامهم)	المادة ٧ - تحدد مهام مفتشي العمل وصلاحياتهم ومكافاتهم والتراتبات صاحب العمل تجاه مفتشي العمل بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	المادة ٨: مرفقة على قرار مجلس الأعيان	المادة ٨ : أمر إقضية كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (والأجر) والاستعانة عيها بكلمة (وأجره).	المادة ٨ : مرفقة عليها كما وردت بعد شطب كلمة يتركب الواردة في مطلع المادة. الفقرة أ- شطب كلمة (مكافاتهم) والاستعانة عيها بكلمة (مديرها) - إضافة العيارة التالية الى آخر الفقرة (والأجر وذلك في الشهر الأول من كل سنة)	المادة ٨ - يتركب على صاحب العمل أو من يتوب عنه مسا الوزرة أو الى أي من مكافاتهم في منطقة العمل يتضمن عدد العمال لديه وموقع عمل كل منهم وطبيعة عمله وتاريخ مباشرة العمل.

تكون منه العمل

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
المادة ٩ -ب- الوزير بناء على تسبيب المفتش الطالب من صاحب العمل ازالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ توقيعه اقراراً بذلك وفي حالة تخلفه فلا وزير ان يقرر اغلاق المؤسسة لحين ازالة المخالفة او صدور قرار المحكمة بفتحها.	المادة ٩ -ب- موافقة عليها كما وردت بعد اجراء التعديلات التالية : أو لا - شطب عبارة (الوزير بناء على تسبيب المفتش) والاستعاضة عنها بكلمة (المفتش) ثانياً - شطب كلمة (ومن) والامتناع عنها بكلمة (التي) والامتناع عنها بكلمة (بحد احاقه كلمة (خطياً) بعد عبارة (ومن تاريخ توقيعه اقراراً ...)	المادة ٩ : ب- اعادة صياغتها على النحو التالي: المفتش الطالب من صاحب العمل ازالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ توقيعه اقراراً خطياً بذلك وفي حالة تخلفه، فلا وزير او من يقوضه ان يقرر اغلاق المؤسسة لحين ازالة المخالفة او صدور قرار المحكمة بفتحها.	المادة ٩ -ب- موافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
المخالفة او صدور قرار المحكمة بفتحها (وحيثه الى رايها - احاقه الفقرة التالية : ج- تحكم المحكمة على المخالف ببقية لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار ولا يجوز تخفيض الفرامة عن حدها الأدنى لأي سبب من اسباب التقديرية المحكمة.	المخالفة او صدور قرار المحكمة بفتحها (وحيثه الى رايها - احاقه الفقرة التالية : ج- تحكم المحكمة على المخالف ببقية لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار ولا يجوز تخفيض الفرامة عن حدها الأدنى لأي سبب من اسباب التقديرية المحكمة.	ج- موافقة على قرار مجلس النواب مع حذف كلمة (يعقوبية) والاستعاضة عنها بعبارة (بإزالة المخالفة ويعقوبية).	ج- موافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

هكذا اصبحت الشغل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	المادة ١٠ :- موقفة على قرار مجلس الاعيان	المادة ١٠-١- اعادة صياغتها على النحو التالي : تتولى الوزارة مهام تنظيم سـمـمـمـمـمـم المعمل والتوجيه المهني، ووضع التعليمات اللازمة لتوفير فرص العمل والتشغيل للأردنيين داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع الجهات المختصة.	المادة ١٠ : موقفة كما وردت بعد اجراء التعديلات التالية عليه: أولاً - شطب عبارة (مكتب عامة) والاستعاضة عنها بكلمة (مديرية) ثانياً - شطب كلمة (المكاتب)	الفصل الثالث التشغيل والتوجيه المهني المادة ١٠-١- تنفيذه الوزارة مكاتب عامة للتشغيل والتوجيه المهني ويحدد الوزير بموجب تعليمات يصدرها مهام هذه المكاتب وبنسب الخدمات التي تتلقاها.

والاستعاضة عنها بكلمة (المديرية) ثالثاً - شطب العبارة التالية الواردة آخر الفقرة (وبحل الخدمات التي تتلقاها).

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	قرار مجلس النواب الاخير	المادة ١٢ :- موقفة على قرار مجلس الاعيان	المادة ١٢ : موقفة عليها كما وردت بعد :- - شطب كلمة (فنية) والاستعاضة عنها بكلمة (فوقية)	المادة ١٢-١- لا يجوز استخدام أي عامل غير أردني الا بموقفة للوزير أو من يتبعه شريطة أن يتطلب للعمل خبرة وكفاءة غير متوفرة لدى العمال الأردنيين أو كمن الحدد المتوفر منهم لا يكفي بالحاجة وتعطى الأردنيون للخبراء والفنيين والعمال العرب.

وروت من مجلس النواب بعد اضافة فقرة جديدة اليها برقم (د) بالنص التالي واصنافه ترقم الفقرات بعدها.
د- للوزير بناءً على توصية من وزارة التنمية الاجتماعية ان يبقى العمود شديد الاعاقة اوزلي أمده او وصيه من دفع رسم تصريح العمل لعمال غير أردني واحد اذا

هكذا منه العمل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		كان المعوق بحاجة ملحة دائمة الى المساعدة من الغير للقيام باعمال حياته اليومية وإذا كانت مهام العامل غير الارثقي تقتصر على تقديم اللون للموق.	ب- موافقة عليها كما وردت بعد : ب- شطبي كلمة (فنية) والاستعاضة عنها بكلمة (فوضه) ج- موافقة عليها كما وردت	ب- يجب أن يحصل العامل غير الارثقي على تصريح عمل من الوزير أو من ينييه قبل استقدامه أو استخدامه ولا يجوز أن تزيد مدة التصريح على سنة واحدة قابلة للتجديد. ج- تستوفي الوزارة من صاحب العمل رسماً مقابل صرف تصريح العمل لكل عامل غير ارثقي أو تجديده ويعتبر هذا الرسم إيراداً للنفذية ويحدد مقدار هذا الرسم بموجب نظام.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
			د- موافقة عليها كما وردت	د- يعاقب صاحب العمل أو مدير المؤسسة بحسب مقتضى الحال بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار عن كل شهر أو الجزء من الشهر عن كل عامل غير ارثقي يستقدم بصورة تخالف أحكام هذا القانون ولا يعوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى في أي حالة من الحالات أو لأي سبب من الأسباب.

هكذا صيغ العمل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الأخير	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
			هـ- موافقة عليها كما وردت بدون تعديل - شطب كلمة (قرارات) والاستعانة عليها بكلمة (قرارات)	هـ- يصدر الوزير قرار بتسفير العمال للمخالف لأحكام هذه المادة الى خارج المنطقة على نفقة صاحب العمل أو مدير المؤسسة وتتم تنفيذ هذا القرار من قبل السلطات المختصة.
أخذت اللجنة علماً بذلك.	المادة ١٤ : موافقة على قرار مجلس الأعيان	المادة ١٤ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة كلمة (صل) بعد كلمة (أصابع).	المادة (١٤) : موافقة عليها بعد إجراء التعديلات التالية : أولاً - شطب العبارة التالية (إنهاء قلمه بعلمه أو بسبب) الواردة فيها.	المادة ١٤ - إذا أُميت عامل أثناء قيامه بعمله أو بسبب أصابه نتج عنها عجز دائم لا يمنعه من أداء عمل غير عمله الذي كان يقوم به وجب

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الأخير	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
			ثانياً - إضافة كلمة (جزئي) بعد عبارة (أصابع) نتج عنها عجز دائم. ثالثاً - شطب كلمة (تفويض) والاستعانة عليها بكلمة (تخصت) الواردة في المادة. رابعاً - شطب العبارة التالية الواردة آخر المادة (وتخصت هذه الحقوق).	على صاحب العمل تفويضه في عمل آخر بناصب حاله إذا وجد مثل هذا العمل وبالأجر المخصص للأعمال، على أن تفقد حقوقه المالية عن المدة السابقة لأصابعه وتخصت هذه الحقوق على أسس أجرة الأخير قبل الأصابع.

تكملة منه العمل

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>الفصل الرابع عقد العمل القردي المادة ١٥- عقد العمل هو:- اتفاق بين صاحب عمل وعامل يلتزم بموجبه العامل بأن يعمل شخصياً لمصلحة صاحب العمل وتحت اثارته وإقراره مقابل اجر يلتزم بإدائه ويكون عقد العمل لمدة محدودة أو غير محددة أو لا يحد عمل معين.</p>	<p>المادة (١٥) - موافقة عليها كما وردت بعد تعديل كلمة (ويكون) الواردة آخر الفقرة والاستعانة عليها بعبارة (سواء كان).</p>	<p>الفصل الرابع شطب عبارة (عقد العمل القردي) والاستعانة عنها بعبارة (عقد العمل). المادة ١٥- أ- شطب هذه الفقرة وشطب تعريف عقد العمل الى المادة الثانية من هذا القانون ليكون يعد تعريف (عقد العمل الجماعي) والذي تقل بدوره ليكون بند تعريف (العمل الموسمي) مسع اعادة صياغته على النحو التالي:</p>	<p>الفصل الرابع (الترشيح) موافقة على قرار مجلس الاعيان. المادة ١٥: موافقة على قرار مجلس الاعيان.</p>	<p>أخذت اللجنة علماً بذلك.</p>

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
		<p>- عقد العمل : اتفاق شفهي أو كتابي صريح أو ضمني، ويحدد العامل بكونه ساه ان يعمل لدى صاحب العمل وتحت اثارته أو ادارته مقابل اجر ويكون عقد العمل لمدة محدودة أو غير محدودة أو لعمال معين أو غير معين. - إعادة ترقيم الفقرات.</p>	<p>قرار مجلس النواب الاخير</p>	<p>قرار اللجنة</p>

لكنه اصله بالأصل

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان
المادة ١٦ - يبقى عقد العمل معمولاً به بغض النظر عن تغيير صاحب العمل بسبب بيع المشروع أو دمج أو انتقاله بطريق الإرث أو لأي سبب من الأساليب وبطل صاحب العمل الأصلي وللجديد مسؤولين بالتضامن مدة سنة يُفسر عن تنفيذ الاتزامات التابعة عن العمل والمستحقة الاداء قبل تاريخ التغيير وبعد انقضاء تلك المدة يتحمل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده.	المادة (١٦) موافقة عليها كما وردت بعد اقرار التعديلات التالية: أو لا - شطب البعثة التالية للمشروع أو دمجها أو انتقالها) والاستعانة عنها بالبعثة التالية (للمؤسسة أو دمجها أو انتقالها). ثانياً - اضافة كلمة (عقد) بعد عبارة (عن تنفيذ الاتزامات التابعة عن). ثالثاً - شطب حرف (و) الوارد في كلمة (وبعد) آخر المادة والاستعانة عنه بكلمة (واما).	المادة ١٦ : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (بسبب بيع المشروع أو دمجها أو انتقاله بطريقة الإرث أو لأي سبب من الأساليب) والاستعانة عنها بعبارة (بسبب بيع المشروع أو انتقاله بطريق الإرث أو دمج المؤسسة أو لأي سبب آخر) اضافة إلى شطب كلمة (والمستحقة) والاستعانة عنها بكلمة (مستحقة).	المادة ١٦ : موافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٢٤ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٢١) من هذا القانون لا يجوز فصل العمال أو اخذ أي إجراء تأديب بحقهم لأصحاب تتضمن بالثقة بأي والمعاملات التي تقدم بها العامل إلى الهيئات	رانياً - شطب كلمة (وتحمل) السوادة أواخر المسادة والاستعانة عنها بكلمة (وتحمل). المادة (٢٤) موافقة بعد اضافة العبارة التالية (أو) (والعقوبات التأديبية أو) بعد عبارة (أي إجراء تأديبي بحقهم لأصحاب تتحمل).	المادة ٢٤ - موافقة كما وردت في مشروع الحكومة.	المادة ٢٤ : موافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٢٥ - المتضمنة والمتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون عليه. المادة ٢٥ - إذا تبين للمحكمة المختصة في دعوى أقامها العامل خلال ستين يوماً من تاريخ فصله أن الفصل كان تعسفياً ومخالفاً لأحكام هذا القانون جاز لها إبعاد أسر إلى صاحب العمل بإعادة	المادة (٢٥) إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي: المادة (٢٥) : أ- إذا تبين للمحكمة المختصة في دعوى أقامها العامل خلال ستين يوماً من تاريخ فصله أن الفصل كان تعسفياً فصدر للمحكمة حكماً بإعادة العامل إلى عمله الأصلي أو تفني دفع التعويض لسه	المادة ٢٥ - موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع إضافة البجالة التالية إلى آخرها (ويحسب التعويض على أسس آخر أجر تقاضاه العامل) وإضافة عبارة (من	المادة ٢٥: موافقة على قرار مجلس الاعيان بعد اجراء التحميل الكلي على الرقيقين (٢٤) و (٤٥) الواردين في متن مجلس النواب.	موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
الاعمال إلى عمله الأصلي أو يقع تعويضه له بالإضافة إلى بدل الأجر ولست تحاققه الاخرى بالإضافة إلى بدل الأجر ولست تحاققه الاخرى الممنوعون عليها في الاعمال ويكون مقدار هذا التعويض رقب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته لدى صاحب العمل وإذا قلت خدمته عن ست سنوات فيكون التعويض اجرة سنة شهر. ب- يحصل التعويض للمنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة بحسب آخر أجر تقاضاه العامل.	بالإضافة إلى بدل الأجر ولست تحاققه الاخرى الممنوعون عليها في هذا القانون ويكون مقدار هذا التعويض رقب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته لدى صاحب العمل وإذا قلت خدمته عن ست سنوات فيكون التعويض اجرة سنة شهر. ب- يحصل التعويض للمنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة بحسب آخر أجر تقاضاه العامل.	هذا القانون) بعد عبارة (الماتين ٤٤ و ٤٥).	المادة ليصبحا (٣٢) و (٣٦).	قرار اللجنة

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
<p>المادة ٢٦-١- اذا انتهى صاحب العمل عقد العمل المحدد المدة قبل انتهاء مدته أو إنياء العامل لأحد الأسباب الواردة في المادة (٢٩)</p>	<p>ج- يسري لغير العامل من تاريخ فصله الى حين اعاقته أو قبضه التوريس المنصوص عليه في القوانين السابقين.</p> <p>د- يجب ان تفصل المحكمة في الدعوى خلال خمسة واربعين يوماً من تاريخ قيد الدعوى في قلم المحكمة.</p> <p>المادة (٢٦) موافقة عليها كما وردت</p>	<p>المادة ٢٦- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع مقتب كلمة (المحدد) الواردة</p>	<p>المادة ٢٦: موافقة على قرار مجلس الاعيان.</p>	<p>أذنت اللجنة علماً بذلك.</p>

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
<p>من هذا القانون يحق للعامل استقواء جميع الحقوق والبرايها التي ينص عليها القيد كما يستحق الاجور الذي تستحق حتى انتهاء المدة المتبقية من العقد ما لم تكن إنياء عقد العمل فصلاً بموجب المادة (٢٨) من هذا القانون.</p>		<p>في القوانين (أ ب) من هذه المادة والاستعاضة عنها بكلمة (محدد).</p>		

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب الأخير	قرار اللجنة
ب- إذا كان انتهاء العقد المحدد للمدة صلباً من العامل في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا القانون جاز لمصاحب العمل مطالبته بما يتبنا عن هذا الإجراء من عطل وغيره يعود تغييره إلى المحكمة المختصة على أن لا يتجاوز مبلغ ما يحكم به على العامل أجر نصف شهر عن كل شهر من المدة المتبقية من العقد.				

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب الأخير	قرار اللجنة
المادة ٢٧ -١- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لمصاحب العمل إنهاء خدمة العامل أو توجيهه لإنهاء ليه إنهاء خدمته في أي من الحالات التالية:- ١- البراءة العاملة العامل ابتداء من الشهر <u>السابع</u> من حصولها أو خلال لاجازة الأيومية. ٢- العامل المكلف بخدمة العلم أو الخدمة الاحتياطية في إنشاء قيامه بتلك الخدمة.	المادة (٢٧) موافقة بعد:- الفقرة ١- - البند (١) شطب كلمة (السلطان) والاستعاضة عنها بكلمة (الأمير).	المادة ٢٧- الفقرة (١) ١- موافقة كما وردت في مشروع الحكومة. ٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢٧: الموافقة على قرار مجلس الأعيان	أخذت اللجنة علماً بذلك.

تكملة المادة الأولى

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
٣- التعامل في إنهاء اجازته المستغية او للرخصية او الاجازة المفروضة له لغير ارض <u>التقاضي العمالية</u> او في اثناء اجازته المتعلق عليها <u>بين الطرفين</u> للاتحاق بمعيد او كلية او جامعة معترف بها.	٤- التعامل الذي يتفرع للعمل التقضي وفق احكام هذا القانون.	٣- موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (او الحج) بعد عبارة (التقاضي العمالية) و اضافة عبارة (لتفرغ للعمل التقاضي او) بعد عبارة (بين الطرفين).	٣- موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (او الحج) بعد عبارة (التقاضي العمالية) و اضافة عبارة (لتفرغ للعمل التقاضي او) بعد عبارة (بين الطرفين).	٣- موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (او الحج) بعد عبارة (التقاضي العمالية) و اضافة عبارة (لتفرغ للعمل التقاضي او) بعد عبارة (بين الطرفين).
المادة ٧٨ - لمصاحب العمل فصل العامل دون افعال وذلك في أي من الحالات التالية:	المادة (٧٨) موافقة بعد :	٤- شطب هذا البند المضاف من قبل مجلس النواب.	المادة (٧٨) :-	أخذت اللجنة علماً بذلك.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
٣- اذا ادين العامل بحكم اكتسب الدرجة التقوية او حصة ماسة بالمرتبة والاخذ بالعامية.	٣- اضافة كلمة (ضابطي) بعد عبارة (اذا ادين العامل بحكم) - شطب عبارة (او حصة) الواردة في التقدير والاستعانة عنها بعبارة (بحاقبة او جنانية).	٣- موافقة كما وردت مع شطب القواب مع شطب عبارة (بحاقبة او جنانية ماسة) والاستعانة عنها بعبارة (بحاقبة او جنانية ماسة).	٣- موافقة كما وردت مع شطب القواب مع شطب عبارة (بحاقبة او جنانية ماسة) والاستعانة عنها بعبارة (بحاقبة او جنانية ماسة).	٣- موافقة كما وردت مع شطب القواب مع شطب عبارة (بحاقبة او جنانية ماسة) والاستعانة عنها بعبارة (بحاقبة او جنانية ماسة).
٣- اذا وجد اثناء العمل في حلة مسكر بين او متكررا بما يتطلبه من مدة مخدرة او مؤثر عكسي او ارتكب عملاً مخالفاً للادبي في مكان العمل.	٣- موافقة كما وردت.	٣- موافقة بعد اضافة كلمة (العامية) بعد كلمة (الادبي).	٣- موافقة بعد اضافة كلمة (العامية) بعد كلمة (الادبي).	٣- موافقة بعد اضافة كلمة (العامية) بعد كلمة (الادبي).

هكذا صيغ القانون

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٢٩ - يحق للمعامل ان يترك العمل دون إشعار مسج احتياطيه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة وما يقترب له من توظيفات عمل وضرب وذلك في أي من الحالات التالية: أ- استخدامه في عمل يختلف في نوعه اختلافاً ينفياً عن العمل الذي اتفق على استخدامه فيه بمقتضى عقد العمل على أن تزداد في تلك أحكام المادة (١٧) من هذا القانون.	المادة (٢٩) موافقة عليها كما وردت	المادة ٢٩ - موافقة كما وردت بعد شطب عبارة (وما يقترب له من توظيفات عمل وضرب) الواردة في مطلعها.	المادة ٢٩: الامسار على قرار مجلس النواب.	موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- استخدامه بصورة دائمة التي تقتضي محل قائمته الدائم الا اذا نص في العقد على جواز ذلك. ج- نقله الى عمل آخر في درجة انفسه من العمل الذي اتفق على استخدامه فيه. د- تخفيض أجره، على أن تراعى أحكام المادة (١٤) من هذا القانون. هـ- اذا ثبت بقرار قضائي صادر عن مرجع قضائي أن استمراره في العمل من شأنه تبيد صحته.				

تمت المناقشة

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
ب- يتنوع العمل الذين أقيمت خدماتهم وفقاً للفترة (١) من هذه المادة بالعودة الى العمل خلال سنة من تاريخ تركهم العمل اذا علا العمل الى طبيعته ولمكن استئنافهم لادى صاحب العمل.	ب- موافقة وتصبح فترة (ج) مع إضافة الحرف (ب) الى (أ) الوارد في الفقرة - إضافة فترة جديدة لتصبح فترة (ب) وعلى النحو التالي:			
ب- تعزيز العمل بتشكيل لجنة من أطراف الاحتاج الثلاث للتفسيق من مسألة الاجراءات.				

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
المادة ٣٨ - يجوز اثناء عقد التدريب بناء على طلب احد الاشقيين في أي سن الحالات التالية:- د- اذا قبل صاحب العمل مكان التدريب للمحدد في العقد الى مكان آخر يشكل صعوبة على المتدرب في الانتقال اليه او يضطر المتدرب ولا يجوز له -بمناخه ولا يجوز له -التفرع بهذا السبب بعد مضي شهر واحد على اقله الى مكان التدريب -تأله لمكان التدريب الجديد.	المادة ٣٨ فقرات (أ) ب، ج هـ) موافقة كما وردت الفترة د. اعادة صياغتها على النحو التالي: د- اذا قبل صاحب العمل مكان التدريب للمحدد في العقد الى مكان آخر يشكل صعوبة على المتدرب في الانتقال اليه او يضطر المتدرب ولا يجوز له -بمناخه ولا يجوز له -التفرع بهذا السبب بعد مضي شهر واحد على اقله الى مكان التدريب الجديد.	المادة (٣٨) : د- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (د) والامتناع عنها بكلمة (المتدرب).	المادة ٣٨: موافقة على قرار مجلس الاعيان.	أفقت اللجنة علماً بذلك.

تمت

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان
المادة ٤٢-١- يكون عقد العمل الجماعي ملزماً:- ٢- العمال المشمولين بالحكمة في حالة انسحابهم من النقابة أو الإحلال الذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في وقت إبرام العقد.	المادة ٤٢-١- يكون عقد العمل الجماعي ملزماً:- ٢- العمال المشمولين بالحكمة في حالة انسحابهم من النقابة أو الإحلال الذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في وقت إبرام العقد.	المادة ٤٢-١- يكون عقد العمل الجماعي ملزماً:- ٢- العمال المشمولين بالحكمة في حالة انسحابهم من النقابة أو الإحلال الذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في وقت إبرام العقد.	المادة ٤٢-١- يكون عقد العمل الجماعي ملزماً:- ٢- العمال المشمولين بالحكمة في حالة انسحابهم من النقابة أو الإحلال الذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في وقت إبرام العقد.	المادة ٤٢-١- يكون عقد العمل الجماعي ملزماً:- ٢- العمال المشمولين بالحكمة في حالة انسحابهم من النقابة أو الإحلال الذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في وقت إبرام العقد.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان
المادة ٤٨- لا يجوز حسم أي مبلغ من اجور العمال الأفي الحالات التالية:- ١- اشتراكات وقسط العمل الاجتماعي المستحقه على العمال والعصمات الواجب لحوادثهم بموجب القوانين الأخرى.	المادة ٤٨- لا يجوز حسم أي مبلغ من اجور العمال الأفي الحالات التالية:- ١- اشتراكات وقسط العمل الاجتماعي المستحقه على العمال والعصمات الواجب لحوادثهم بموجب القوانين الأخرى.	المادة ٤٨- لا يجوز حسم أي مبلغ من اجور العمال الأفي الحالات التالية:- ١- اشتراكات وقسط العمل الاجتماعي المستحقه على العمال والعصمات الواجب لحوادثهم بموجب القوانين الأخرى.	المادة ٤٨- لا يجوز حسم أي مبلغ من اجور العمال الأفي الحالات التالية:- ١- اشتراكات وقسط العمل الاجتماعي المستحقه على العمال والعصمات الواجب لحوادثهم بموجب القوانين الأخرى.	المادة ٤٨- لا يجوز حسم أي مبلغ من اجور العمال الأفي الحالات التالية:- ١- اشتراكات وقسط العمل الاجتماعي المستحقه على العمال والعصمات الواجب لحوادثهم بموجب القوانين الأخرى.

مجلس الأعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	المادة ٥٠ : موافقة على قرار مجلس الأعيان	المادة ٥٠ - موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع إضافة عبارة (أو يجوز لها) بعد كلمة (ملكها) وتطلب كلمة (عن) والاستعاضة عنه بكلمة (على).	المادة ٥٠ موافقة بعد اجراء التحيلات التالية : أولاً : تطلب عبارة (أو تطلب الواردة في مطلع المادة).	المادة ٥٠ - إذا ثبت أن العامل قد تسبب في فقد أو اخلأ أدوات أو آلات أو منتجات وملكها صاحب العمل أو كانت في عهدة العامل وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل أو مخالفته تعليمات مناصب العمل فلهما أن يتطلع من قضاة العمل أن يتطلع من أجرة العامل قيمة الأسماء المقررة أو كلفة الصلاحية على أن لا يزيد ما يتطلع لهذا الغرض عن أجر خمسة أيام في الشهر ولصاحب العمل حق اللجوء إلى المحاكم.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥٢ : الإصرار على قرار مجلس النواب	المادة ٥٢ ب - موافقة مع إضافة عبارة (أو المؤسسة أو) بعد عبارة (على أمور).	المادة ٥٢ ب - موافقة كما وردت.	المادة ٥٢ ب - في حالة تصفية المؤسسة أو القاصر صاحب العمل يقع المصفي أو وكيله التقييمية للعامل أو لورثته فوراً ويجوز وضع يده على أموال صاحب العمل ما يتناول آخر شهر واحد من المبالغ المستحقة له وذلك قبل تسديد أي مصروفات أخرى بما في ذلك المصروفات التقييمية ومصروفات التقييم أو التقييمية.

مجلس الأعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب
المادة ٥٥-أ- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يعين أو يعزل من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون العمل يسمى (سلطة الاجور) تتألف من شخص أو أكثر للنظر في الاعاوى المتعلقة بالاجور في منطقة معينة ومنها القمص في الاجر المتفرج او الحسميات غير القانونية منه او تأخير دفعه او اجور ساعات العمل الاخلاقية على ان يتم العمل فيها بصورة مستعجلة.	المادة ٥٥: الاصدار على قرار مجلس النواب.	المادة ٥٥- شطب هذه المادة وإعادة ترقيم المواد بحددها.	المادة ٥٥ موافقة على (أ، ب، د، هـ و) كما وردت.	
	موافقة كما وردت من مجلس النواب.			

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	الاخير			ويشترط في قبول الدعوى ان يكون العامل على رأس عمله او لم يحضر على انتهاء عمله مدة تزيد على مئة شهر وفي حالة عدم توفر هذا الشرط فللحكماء الحق في اللجوء الى المحكمة النظامية المختصة. ب- لا تكون سلطة الاجور ملزمة بتطبيق الاجراءات والامسوك المتبعة في المحاكم وتكون لها نفس الصلاحيات المقررة للمحاكم النظامية في الامور التالية:-

هكذا منه العمل

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
١- دعوة اي شخص لسماع شهادته يد القسم واحضاره بواسطة سلطات الامن المختصة في حالة تخلفه عن الحضور. ٢- الطلب من اطراف الدعوى تقديم المستندات والبيانات التي تراهها مضروبة للفصل في الدعوى.				

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
ج- يقدم الادعاء خطياً من العمال نفسه او من قايمة العمال بالقايمة عنه ويجوز تقديم ادعاء واحد من عدد من العمال اذا كانوا يعملون في المؤسسة ذاتها وكان سبب دعواهم واحدا وكل من الطرفين للمتأثرين توكل من يترب عنه لهم مطالبة الاجور المختصة.				

تكون اية اعلان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
			الفترة د : مرفقة بحد : إضافة كلمة (المبلغ) بعد كلمة (التعويض).	د- يجوز لساحة الاجور ان تطلب الى صاحب العمل ضمن فترة تحددها ان يدفع للعامل الاجور المستحقة او بحسورة غير قانونية او الاجور غير المدفوعة او المستحقة الا انه لو التي تأخر عن دفعها ففي المدة المعينة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
				لهذا الغرض ولها ان تتوقف تعويضها قدره شريطة ان لا يتجاوز مبلغ التعويض المحكوم او غير المدفوع عن المدة المطالب بالجور عنها ويشترط في ذلك ان لا يلزم صاحب العمل بدفع تعويض عن الاجور الفائضة او المتأخر دفعها اذا اقتضت

هكذا صحت القول

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
				المسألة ان الساخر كان ناجماً عن خطأ يمس نية، او عن نزاع على المبلغ الواجب دفعه او عن حدوث حالة طرفة او عن تخلف العامل عن المطالبة بفتح الاجور او قبولها. وهـ تنظر مسألة الاجور في الدعوى المقعدة اليها بمختار الطرفين او من ينوب عنهما وتنفذ الدعوى اذا تعيب العامل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
				المدعى ويتطهر فيما يخصه اذا غلب صاحب العمل المدعى عليه وتصدر قرارها بحق الاخير في هذه الحالة غالباً ويكون قرارها قائلاً للعم يتنافى لدى محكمة الاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ تليفه اذا كان للمبلغ المحكوم به العامل يزيد على مئة دينار.

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
			<p>الفقرة (ز) شطب عجز الفقرة التالية :</p> <p>(وامسا استئناف قراراتها فتتخضع للمسوم المقررة في المحاكم المختصة).</p>	<p>و- يتم تنفيذ قرارات سلطة الاجور من قبل نو لمر الاجراء المتضمنة كاتها قرارات مساندة عن المحاكم القضائية شريطة ان لا تخضع المبالغ المحكومة بها للتقييد.</p> <p>ز- يفتي من الرسمي والطوايع الادعاء المقدم من العامل لسلطة الاجور وكذلك قراراتها المقدمة للتفتي الى نو لمر الاجراء</p> <p>وامسا استئناف قراراتها فتتخضع للمسوم المقررة في المحاكم المختصة.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	قرار مجلس النواب الاخير		<p>الفقرة ح :</p> <p>نولا اضافة عبارة (والموظفين العاملين معها) بعبارة (تصرف للسلطة) الواردة في مطلعها.</p> <p>في مطلعها.</p> <p>ثانيا : شطب عبارة (مجلس قدمت اليها وقضلت فيها ويفتبط في ذلك ان تقدم السلطة بطلبها خارج اوقات الدوام الرسمي كما تصرف الموظفون العاملين فيها المكافآت التي يقررها الوزير).</p>	<p>ح- تصرف السلطة المكافآت التي يقررها مجلس الوزراء بناء على تقديرات الوزير ويلاخذ بجرى الاعتراف عدد للخدمات التي قدمت اليها وقضلت فيها ويفتبط في ذلك ان تقدم السلطة بطلبها خارج اوقات الدوام الرسمي كما تصرف الموظفون العاملين فيها المكافآت التي يقررها الوزير.</p>

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٠: الامصرار على قرار مجلس النواب.	المادة ١٠- القدره (١) اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي: أ- يجوز للعامل يطلب من صاحب العمل ان يشتغل أكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير او من يفوضه على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الإضافية اجرا لا يقل عن ١٢٥٪ من أجره المعتاد.	المادة ١٠: القدره ١: صياغتها على النحو التالي: يجوز تشغيل العامل بموافقه اكثر من ساعات العمل العادية على ان يتقاضى العامل عنها اجرا اضافيا لا يقل عن (٢٥)٪ من أجره المعتاد.	المادة ١٠- يجوز تشغيل العامل اكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير او من يفوضه على ان يتقاضى العامل عنها اجرا اضافيا لا يقل عن (٢٥)٪ من أجره المعتاد.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٩: الامصرار على قرار مجلس النواب.	المادة ١٩- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (آخر وقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة او الى عمل يقع خارجها) والاستعانة عنها بعبارة (وقع خارج المملكة).	المادة ١٩ موافقة بعد: - شطب حروف (ليبس) لوردة في كلمة (دون) لتصبح (دون).	المادة ١٩- اكمل من الأروحين العاملين للحصول على اجازة لمدة واحدة بدون اجر لمدة لا تزيد على ستين لموافقة زوجه اذا نقل الى عمل آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة او الى عمل يقع خارجها.

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب الأخير	قرار اللجنة
المادة ٧٢ - للمادة بعد انتهاء اجازة الأممية المنصوص عليها في المادة (٧٢) من هذا القانون الحق في ان تأخذ خلال سنة من تسليخ المولادة فترة او فترتين مفترقة الاجر يقصد مفترقة الاجر هذا الخبير ارضاع مولودها الجديد لا تريد مجموعها عن الساعة في اليوم الواحد.	المادة (٧٢) موافقة بعد:- - شطب الرقم (٧٢) الموجد في متن المادة ليصبح (٧٠)، واضافة كلمة (في) بعد عبارة (لا تريد) وحذف كلمة (عن) والاستغناء عنها بكلمة (على).	المادة ٧٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة كلمة (للمرأة) الى مطلع المادة وشطب كلمة (تريد) والاستغناء عنها بكلمة (تغفل الحدث الذي).	المادة ٧٢: الموافق على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.
المادة ٧٤ - مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالتدريب المهني لا يجوز بلي حال تشغيل من لم يبلغ الخامسة عشر من عمره بأي صورة من الصور.	المادة ٧٤ موافقة بعد حذف عبارة (يبلغ الخامسة عشرة) والاستغناء عنها بعبارة (يكمل السادسة عشرة).	المادة ٧٤ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (تشغيل من) والاستغناء عنها بعبارة (تشغيل الحدث الذي).	المادة ٧٤: الموافق على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب الأخير	قرار اللجنة
المادة ٧٥ - لا يجوز تشغيل الحدث الذي لم يبلغ السابعة عشرة من عمره في الاعمال الخطيرة او المشددة بالمحبة وتحدد هذه الاعمال بقرارات يصدرها الوزير بعد استطلاع آراء الجهات الرسمية المختصة.	المادة ٧٥ موافقة كما وردت	المادة ٧٥ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (يبلغ) والاستغناء عنها بكلمة (يكمل).	المادة ٧٥: الموافق على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
المادة ٨٥ - أ - اذا خالف صاحب العمل أي حكم من احكام هذا الفصل فلنؤزر - إغلاق المؤسسة كلياً أو جزئياً أو إيقاف أي آلة فيها اذا كان من شأن تلك المخالفة تعريض العمال أو المؤسسة أو الآلات للخطر وذلك الى أن يزول صاحب العمل المخالفة.	المادة ٨٥ موافقة كما وردت.	المادة ٨٥ - موافقة (١) موافقة بعد اخذافه عبارة (أو مكان العمل) بعد عبارة (إغلاق المؤسسة) وتطبع كلمة (فيها) والاستعاضة عنها بكلمة (فيهما).	المادة ٨٥: الموافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
ج - يراعى في حالة إغلاق المؤسسة أو إيقاف الات فيها عدم الإخلال بحقوق العاملين في المؤسسة في التأمين أجورهم كاملة عن مدة الإغلاق أو الإيقاف.	ج - يراعى في حالة إغلاق المؤسسة أو إيقاف الات فيها عدم الإخلال بحقوق العاملين في المؤسسة في التأمين أجورهم كاملة عن مدة الإغلاق أو الإيقاف.	ج - إعادة صياغتها على النحو التالي: ج - يراعى في حالة إغلاق المؤسسة أو مكان فيها عدم إيقاف الات فيها عدم الإخلال بحق العمال في تقاضي أجورهم كاملة عن مدة الإغلاق أو الإيقاف.	الفصل الحادي عشر (التسمي) موافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.
تقبلت كما وردت وتقبلت أصحاب العمل	تسقط عبارة (وتقبلت) وأضيف أصحاب العمل) الواردة في بداية الفصل	تسقط عبارة (وتقبلت) وأضيف أصحاب العمل) الواردة في بداية الفصل		

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	المادة ١٠١ : موافقة على قرار مجلس الاعيان	المادة ١٠١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اعادة صياغة ملحقها على النحو التالي: - يضع الاتحاد لوائح العمال بعد الاستئناس برأي الوزراء نظاماً داخلياً للاتحاد والقوانين على أن يتضمن النظام الداخلي اللوائح الأمور التالية:-	المادة ١٠١ - المطلاع موافقة.	المادة ١٠١ - يضع الاتحاد لوائح العمال بعد الاستئناس برأي الوزراء نظاماً داخلياً للاتحاد والقوانين على أن يتضمن الامور التالية :

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	المادة ١٠٢ : موافقة على قرار مجلس الاعيان.	المادة ١٠٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب واستبدال ما ورد فيها فقرة (أ) بامضات القسرين القائمين اليها برقم (ب) (ج). ب- تعتبر تقايضات اصحاب العمل المسجلة قبل هذا القانون بمثابة جمعيات مسجلة بهكتما. ج- على تقايضات العمال وجمعيات اصحاب العمل المتكورة اصلاحه وتوفيق اوضاعها وأنظمتها وتسوياتها مع أحكام	المادة ١٠٢ موافقة بعد شطب عبارة (واصحاب العمل) الواردة في المادة.	المادة ١٠٢ - تعتبر تقايضات العمال واصحاب العمل المسجلة قبل هذا هذا القانون قائمة وكيفية مسجلة بهكتما.

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
المادة ١-١-١٠٣ - يقدم طلب تأسيس اي منظمة للمسال او لاصحاب العمل موقعا من قبل المؤسسين الى مسجل النقابات في الوزارة مرقا بما يلي : ١- النظام الداخلي للجمعية ٢- مركزها الرئيسي ٣- اعضاء الهيئة الادارية الاولى لها المنتخبه من قبل المؤسسين.	المادة ١٠٣ مرفقة بعد شطب عبارة (أو لأصحاب العمل) الواردة في الفقرة (١)	هذا القانون من خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذه. المادة ١٠٣ - الفقرة (١) مرفقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة عبارة (أو لجمعيات أصحاب العمل) بعد عبارة (قائمة المسجلات) واضافة عبارة (أو لجمعيات) بعد عبارة (مسجل النقابات). المادة (١) اعادته صياغته على النحو التالي : ١- النظام الداخلي للجمعية أو الجمعية مدججا فيه.	المادة ١٠٣ : المرفقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علما بذلك.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
ب- لمسجل النقابات ان يكلف الهيئة الادارية توريده بأي معلومات اضافية يراها ضرورية لدراسة الطلب وقلم احرافه لتسجيل النقابة.		اسمها ومركزها الرئيسي وغيرها. المادة (١) مرفقة. ب- مرفقة كما وردت مع اضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (مسجل النقابات) واطافة عبارة (أو الجمعية) الى آخر الفقرة.		

تكونا عنه العمل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		ج- موافقة مع اضافة عبارة (والجمعية) بعد عبارة (مسجل القوانين) و اضافة عبارة (او جمعية) بعد عبارة (اي قانونية) ومطلب كلمة (لها) الواردة فيها و اضافة السوردة فيها (او الجمعية) بعد عبارة (او الجمعية) بعد عبارة (تسجيل القانونية).		ج- يتركب على مسجل القوانين ان يصدر قراره بشأن طلب تسجيل أي قانونية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب اليه فإذا وافق على الطلب أصدر لها شهادة بتسجيل القانونية ويتشقر قرار التسجيل في الجريدة الرسمية وإذا قرر رفض الطلب فالمرسوق الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القرار.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	الاخير	د- موافقة بعد اضافة عبارة (او جمعية) بعد عبارة (اي قانونية)		د- يجوز للاشخاص الذين تصدروا من تسجيل اي قانونية الطعن في قرار تسجيلها لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية.
أخفت اللجنة عمداً بذلك.	المادة ١٠٤ : موافقة على قرار مجلس الاعيان.	المادة ١٠٤-١ موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اجراء التعديلات التالية : ١- اضافة عبارة (او الجمعية) بعد عبارة (تسجيل القانونية) ومطلب كلمة (القانونية) الواردة فيها.	المادة ١٠٤ : موافقة بعد أولاً : فطلب عبارة (ومن تاريخ) الواردة في اللئد الثاني من القرة (١) تنقياً : فطلب كلمة (بعد) الواردة في اللئد (٢) الواردة في اللئد (٣)	المادة ١٠٤-١ -١ تسجيل القانونية قائمة بالاسم الذي سجلت به وتكتب الشخصية الاعتبارية وتسلم من يهده الصفة جميع الاعمال القانونية المصوح لها بعمل استنها وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة المسندة بوجبه ومقتضى النظام الداخلي لها اعتباراً من تاريخ:

محضر الجلسة السادسة / الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
١- تشر قرار مسجل التقارير بتسجيل التقارير في الجريدة الرسمية. ٢- من تاريخ صدور قرار محكمة العدل الحاليا بإلغاء قرار المسجل برفض تسجيل التقارير.		البيد (١) اضافة عبارة (والجمعية) بعد عبارة (مسجل التقارير) وكذلك إضافة عبارة (والجمعية) بعد عبارة (تسجيل التقارير). البيد (٢) اضافة كلمة (أو) الى مطلعها وضافة عبارة (أو الجمعية) الى آخر البيد. البيد (٣) موافقة كما وردت من مجلس النواب بعد اضافة كلمة (أو) الى مطلع البيد. القرة ب- موافقة بعد : شطب العبارة التالية:		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
٣- بعد انشاء مدة الطعن المقصود عليها في المادة (١٠٣) من هذا النقانون. ب- على التقارير توريد مسجل التقارير لكي تغير او تحيل يطرأ على نظامها الداخلي وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ لورقه.		المرادة في مطلعها (على التقارير توريد مسجل التقارير) والاستضافة عليها بعبارة (على التقارير او الجمعية توريد مسجل التقارير والجمعية).		

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	المادة ١٠٥ : الموافق على قرار مجلس الأعيان.	المادة ١٠٥ - موافقة بعد : امضائة عبارة (أو الجمعية) بعد كلمة (التقنية) وشطب عبارة (مسجل التقنيات) أيضاً وردت والامتناع عن كلمة (المسجل) وامضائة كلمة (أو الجمعية) بعد عبارة (مسجل التقنيات).	المادة ١٠٥ موافقة كما وردت	المادة ١٠٥ - ترسل جميع المراسلات والإحصاءات <u>التقنية</u> إلى عنوانها المسجل ويجب أن يلغى مسجل التقنيات بأي تغيير فيه خلال مائة يوم من حوئه ويترج التغيير في مسجل التقنيات لدى مسجل التقنيات ولا يعتبر الانحوائن المسجل مسجلاً قائماً.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	المادة ١٠٦ : الموافق على قرار مجلس الأعيان.	المادة ١٠٦ - اعادته صياغتها على النحو التالي : ١٠٦ - يقوم المسجل بإعطاء شهادة تسجيل التقنية أو الجمعية إذا ثبت له أنها الجمعية غير قائمة إما لأنها امضيت غير قائمة إما لأنها اختيارياً أو لأنها حلت وقت الاحكام هذا القانون	المادة ١٠٦ موافقة بعد شطب العبارة التالية الواردة في نص المادة (الأحكام المسندة) من هذا القانون (قرار تقني). على عبارة (قرار تقني). وفقاً لأحكام المادة () من هذا القانون.	المادة ١٠٦ - يجوز لمسجل التقنيات إلغاء شهادة تسجيل التقنية إذا ثبت له أنها أصبحت غير قائمة إما لأنها اختيارياً أو لأنها حلت وفقاً لأحكام المادة () من هذا القانون.

هكذا صيغ الأول

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ١٠٧- يجوز حل النقابة اختيارياً بموافقة ثلثي أعضائها المسجلين بأشتر ألقابهم في اجتماع غير علني تعقده الهيئة العامة للنقابة لهذه الغاية دون غيرها وتتم تصفية أمورها وحقوقها والتصرف بها في هذه الحالة وفقاً لإحكام النظام الداخلي ويجب إعمال	المادة ١٠٧ موافقة كما وردت.	أو يقول قسماً: المادة ١٠٧- موافقة بحد: إعادة صياغة عبارة (يجوز حل النقابة) الواردة في مطلقاً لتصبح (تحل النقابة في الجمعية) وافضاهة عبارة (أو للجمعية) بعبء عبارة (الهيئة للنقابة) وشطب عبارة (الاتحاد العام للنقابات) والاستعانة عهها بعبارة	المادة ١٠٧ موافقة كما وردت.	المادة ١٠٧: الموافقة على قرار المجلس الاعيان. أخذت اللجنة علماً بذلك.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
الوزراء والأعضاء العام النقابات بقرار الحل خلال خمس عشرة يوماً من تاريخ صدوره ويشتر في الحرية الرسمية. المادة ١٠٨- ١- فما تخطت النقابة عن تقديم أي إشعار أو كشف أو ميزانية صورية أو أي من المسجلات أو المستندات التي يوجب هذا القانون والأنظمة المسنودة بمتخذة تقييمها إلى لوزارة تعاقب النقابة أو من يعاقبها قانوناً بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد	المادة ١٠٨ موافقة كما وردت.	المادة ١٠٨- موافقة مسع أضالة عبارة (أو للجمعية) بعد كلمة (النقابة) أيضاً وردت في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة.	المادة ١٠٨: الموافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

هكذا نصه الأصل

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
على ملكية نيسال ولا يجوز تنفيذ الترخيم بها لأي سبب من الأسباب. ب- إذا خالفت اتفاقية الحكم بتأجيرها الداخلي فليها تصويب الوضع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر إما بنفسها أو بطلب من الوزارة أو الإحالة العام لاتفاقيات العمال فلا سم تقيم بتصويب الوضع خلال المدة المقررة فتحال من قبل الوزير أو من ينيبه إلى محكمة الدورية المختصة لمحاكمتها من أجل تلك المخالفة والمحاكمة أن توقف اتفاقية عن العمل لحين صدور قرارها في الدعوى.				

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
المادة ١٠٩ - أ - يحق لأصحاب العمل في أي مهنة تأسيس نقابة لهم لرعاية مصالحها في المهنة والدفاع عنها والمثل على تقدم اعتنائها من التواصي الاقتصادية والمهنية.	المادة ١٠٩ المادة (١٠٩) مع اعادة ترقيم المواد	المادة ١٠٩ موافقة كما وردت في مشروع الحكومة - ب - يحق لأعادة صياغتها على النحو التالي : ١- يحق لأصحاب العمل في أي مهنة تأسيس جمعية لهم لرعاية مصالحهم المهنية فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون. ب- موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب كلمة (نقابية) والاستعانة عنها بكلمة (جمعية) أينما وردت في هذه القارة.	المادة ١٠٩ موافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

ب- كوس نقابة لصاحب العمل من قبل مؤسسين لا يقل عددهم عن ثلاثين شخصاً من أصحاب العمل في مهنة واحدة أو في مهنة متعلقة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في قطاع واحد وتحدد هذه المجموعات المهنية بقرار من

نقابة ائمة العمل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
	قرار مجلس النواب الاخير			على ملكة ليشل ولا يجوز تضييقا لامة المحكوم بها لاي سبب من الاسباب. ب- اذا خالفت اتفاقية الحكم نظامها الداخلي فليها تصويب الوضع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر اما بنفسها او بطلب من الوزارة او الاتحاد العام لنقابات العمال فلذا لم قم بتصويب الوضع خلال المدة المقررة فحال من قبل الوزير او من ينسبه اليه محكمة البيروقراطية المختصة لمحاكمتها من اجل تالفه المخاللة والمحكمة ان توقف اتفاقية عن العمل حين صدور قرارها في الدعوى.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	المادة ١٠٩ : الموافقة على قرار مجلس الاعيان.	المادة ١٠٩ : كما وافقت كماً وردت في مشروع الحكومة بعد :- القرة (١) اعلاء صياغتها على النشر التالي : أ- يحق لأصحاب العمل في أي مهنة تأسيس جمعية لهم لرعاية مصالحهم المهنية فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون. ب- موافقة كماً وردت في مشروع الحكومة مع شطب كلمة (التقليد) والاستعانة بها بكلمة (الجمعية) أيضاً وردت في هذه القرة.	المادة ١٠٩ : شطب المادة (١٠٩) مع اعلاء ترقيم المواد	المادة ١٠٩ - أ - يحق لأصحاب العمل في أي مهنة تأسيس نقابة لهم لرعاية مصلحتها في المهنة والاتفاق عليها والعمل على تقديم استشارتها من التواصي الاقتصادية والمهنية. ب- تؤسس <u>نقابة</u> لأصحاب العمل من قبل مؤسسين لا يقل عددهم عن ثلاثين شخصاً من أصحاب العمل في مهنة واحدة او في مهنة متعلقة او مرتبطة ببعضها او مشتركة في اقتراح واحد وتحدد هذه المجموعات المهنية قواعدها من

تمت اذنته الاصل

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
<p>الوزير بالاتفاق مع بعضى القليلة ولصاحب العمل في اي هيئة الحق في الانتماء الى القليلة التي تمثل معتبه او الامتاع عن ذلك.</p> <p>ج- يشترط في التومس لأي قليلة من قليات اصحاب العمل والعمال وفي طالت الانتماء اليها ما يلي :</p> <p>١- ان يكون ارتضى الجمعية.</p> <p>٢- ان لا يقل عمره عن ٢٥ سنة.</p>		<p>ج- موافقة بعد شطب عبارة (قليلة من قليات) والامتناع عنها بعبارة (جمعية من جمعيات) وشطب عبارة (والعمال) والامتناع عنها بعبارة (وكتليات العمال).</p>		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير	قرار اللجنة
<p>٣- ان يكون غير محكوم بجناية او جثة مثله بالشرف والاولى العملة.</p> <p>المادة ١١٠- لا يجوز فتح اموال قليلة العمل الا في العزلات المشروعة والمتعلقة بمصلحة القليلة بما في ذلك ما يلي :-</p> <p>١- الاروقب والعزلات والقليات للموظفين العمال فيها.</p>		<p>المادة ١١٠ موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة عبارة (والاعضاء المتفرعين للعمل فيها) وفي آخر الفقرة (فيها).</p>		<p>أضحت اللجنة عند ذلك.</p>

هكذا عين الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	الاملة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	الاملة ١٢٠ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	الاملة ١٢٠ ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (توافق) الواردة في مطالعها والاستغاضة عنها بكلمة (توافق).	الاملة ١٢٠ : ب- حذف حرف (ياء) الوارد في كلمة (تخفف) لتصبح (كفف)	الاملة ١٢٠ - <u>التعليق</u> ب- توافق ينسخ الميزة التي الموجودة للقائمة التي ترسل للمسجل يخفف يتضمن اسماء الموظفين وسائر العاملين في القارية والتغريات التي لورتها عليهم وعلى اوضاعهم خلال السنة التي تمر اليها الميزة. الاملة ١٢٢ ج- إذا لم يتمكن الوزير بدوره من تسوية النزاع فليه أن يحيطه إلى مجلس توافق يشكله على الحو التالي :
أخذت اللجنة علماً بذلك.	الاملة ١٢٣ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	الاملة ١٢٣ ج- البند (١) اضافة كلمة (مجموعات) قبل جارية (المصطب الممل).	الاملة ١٢٣ ج- موافقة.	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	الاملة كما وردت في المشروع
				١- رئيس يجيبه الوزير على أن لا يكون من ذوي العلاقة بالنزاع أو بقرابات العمل أو أصحاب العمل. ٢- عضوان أو أكثر يتكونون كلاً من أصحاب العمل والعمال بإعداد مشورية يسمي كل من الطرفين ممثله في المجلس.

لجنة اعباء العمل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	الاملاء كما وردت في المشروع
أخفت اللجنة علماً بذلك.	الاملاء ١٢٨ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	الاملاء ١٢٨ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	الاملاء ١٢٨ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	الاملاء ١٢٨ - المحكمة الدستورية تفسر ما قراء عامتها في أي قرار أمرته وتلك بناء على طلب الوزير أو طلب أحد أطراف النزاع ، وذلك بما يخرج القرار عن النتائج التي توصل إليها ، كما وإن لها في كل وقت أن تسمح من إلغاء نفسها أو بناء على طلب الوزير أو أحد الخصوم الإغلاق أو الإلغاء الكلي أو الحسبة التي تقع في الأحكام والقرارات عن طريق السهر الرضي.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	الاملاء كما وردت في المشروع
أخفت اللجنة علماً بذلك.	الاملاء ١٢٢ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	الاملاء ١٢٢ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	الاملاء ١٢٢ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	الاملاء ١٢٢ - تكون التسمية التي تم التوصل إليها نتيجة اجراءات التوفيق يقتضي لحكام هذا القانون أو قرار المحكمة العمالية ملزماً الالتزام التالي : ب - إلغاء صاحب العمل بما في ذلك ورشته لذين تعلقا إليهم الموسسة التي يتعلق بها النزاع .

لجنة أمنة العمل

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ١٣٧ ج - تحديد الشروط المسجلة ١٣٧ ج - تحديد الشروط والاجراءات الاخرى للاختصاص والإغلاق بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.	المادة ١٣٧: ج- إضافة العبارة التالية التي أخر الفترة (تقريب من لجنة مختصة تشkil الوزارة والأولاد المعينة).	المادة ١٣٧: ج- موافقة كما وردت في مشروع الحكومة.	المادة ١٣٧: ج- موافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.
المادة ١٣٩ - ١ - تختص محكمة الصلح بالنظر في الاعاري الناشئة عن نزاعات العمل القروية باستثناء الاعاري المتعلقة بالأجور التي تختص سلطة الأجور بالنظر فيها بمقتضى هذا القانون وتلك يصورة مستقلة بحيث يتم الفصل في الاعوي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ورودها للمحكمة.	المادة ١٣٩: ١- موافقة بعد شطب كلمة (غلباً) للوردة في الفترة (ب) والاستعاضة عنها بعبارة (بمبادرة) الرجائي.	المادة ١٣٩: أ- الإصرار على قرار مجلس النواب.	المادة ١٣٩: أ- الإصرار على قرار مجلس النواب.	موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- يستثنى قرار المحكمة التي يصدر بمقتضى أحكام القو (١) من هذه المادة خلال عشرة أيام من تاريخ تقيمية إذا كان وجاهياً ومن تاريخ تقيمه إذا كان غلبياً ويتركب على المحكمة أن تفصل في الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إلى موقعها. ج- تخفى الاعاري التي تقدم إلى محكمة الصلح من جميع الرسوم بما في تلك رسوم تنفيذ القرارات الصادرة عنها.	ب- موافقة كما وردت.	ج- موافقة كما وردت. استأنفة قسرة جينة للمادة ١٣٩ ب رقم (د) د- تستمر محكمة الدالية بالنظر في الاعاري المالية المنشورة أمامها قبل نقلها إلى القانون.	ب- موافقة على قرار مجلس الاعيان.	أخذت اللجنة علماً بذلك.

مجلس الاعيان
١٣٧ ج

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علماً بذلك.	المادة ١٤٢ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	المادة ١٤٢ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	المادة ١٤٢ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.	المادة ١٤٢ : الموافق على قرار مجلس الاعيان.

دولة رئيس المجلس : معالي السيد احمد الطراونة.	مخالفة.
السيد احمد الطراونة : ارجو ان اترح اعفاء المقرر من قراءة المواد وان نوافق عليها كما وردت من مجلس النواب وفي قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان.	دولة رئيس المجلس : هي توصية اللجنة القانونية.
ان يعفى المقرر من تلاوة المواد. وشكراً.	السيد احمد الطراونة : يا سيدي التوصية المجلس قرر على اعفاءه من قراءة ما ورد في هذا وهو الآن يعيد قراءة المواد فإذا كان المجلس يتراجع عن قراره لا مانع من ذلك انما يجب ان نحترم قرار المجلس والمقرر يجب ان يقول المادة (٣) ونوافق عليها المادة (٢٩) ونوافق عليها كما وردت من مجلس النواب انما بحث الموضوع مخالفة لقرار المجلس.
السيد المقرر : بناءً على قرار المجلس الكريم الاختصار على تلاوة المواد التي لم يوافق عليها مجلس النواب وابتداء بالمواد التي اصر مجلس النواب على قراره فيها : المادة (٣) الفقرة (ب) كان مجلس الاعيان قد قرر حذف عبارة (دون اجر) الواردة في الفقرة (ب) من المادة (٣) ولكن مجلس النواب اصر على عبارة (دون اجر) وفي اعتقاد اللجنة القانونية ان هذه الاضافة لا تغير كثيراً بحكم الفقرة (ب) وانما تستحدث توضيحاً أكثر لها.	دولة رئيس المجلس : شكراً، فقط متحنا المقرر الفرصة لتوضيح عدم موافقة النواب وتوصية اللجنة بقبول ما جاء من النواب هذا هو.
دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ السيد احمد الطراونة : قرر المجلس اعفاء المقرر من قراءة المواد يجب ان يشير الى الفقرة (٣) الوارد في كذا ولنضوت عليها اما ان يقرر المجلس اعفاءه ويعود الى القراءة لهذه	السيد احمد الطراونة : لو كان المجلس يريد هذا التوضيح لما اعطى هذه الموافقة على اعفاءه من قراءة القانون.
	دولة رئيس المجلس : السيد المقرر.
	السيد المقرر : دولة الرئيس لقد فهمت من الموافقة جرت على الاعفاء من قراءة المواد التي لم يرد عليها اصرار من مجلس النواب اما اذا كان مؤدى قرار المجلس كما فهمه معالي ابو هشام فاني يسعدني ان لا اتلوا إلا ارقام المواد.
	دولة رئيس المجلس : موافق لك يا ابو هشام.

تفضلوا من اجل

السيد احمد الطراولة : اذا لم ترد في قرار اللجنة لا يجوز بحثها مطلقاً كل مادة اقرها مجلس النواب واقرها مجلس الاعيان لا يجوز اعادة البحث فيها مطلقاً من الآن محصورين في المواد (٣) (٢٩) وهكذا الى (١٣٩) فقط ولذلك لم يكن اعفاء من المواد التي لم ترد في قرار اللجنة لان هذه بطبيعة الحال وبموجب النظام لا يجوز اعادتها بعد ان اقرت. لذلك الذي بين ايدينا المواد الستة او السبعة الواردة في قرار اللجنة انما لم يكن الاعفاء من المواد الأخرى لأنها بموجب النظام الداخلي أصبحت قطعية ولا يجوز اعادة البحث فيها.

دولة رئيس المجلس : اذا معالي المقرر يقرأ أرقام هذه المواد لتعرض على المجلس للموافقة عليها، تفضل.

السيد المقرر : سيدي صدوعاً الى ما تم الاتفاق عليه نقرأ الأرقام والاحرف وبذلك تكون المناقشة افضل اذا اقتصرنا على الارقام والاحرف.

المادة (٣) الفقرة (ب).

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ب) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت من مجلس النواب وكما اوصت اللجنة القانونية؟

شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٢٥).

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٥) هل يوافق المجلس الكريم على ما اوصت به اللجنة القانونية؟

شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٢٩).

دولة رئيس المجلس : هذه المادة كما ذكرها معالي المقرر هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت من النواب؟

شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٥٢) اوضحت اللجنة القانونية ان يجري توضيح ان الموافقة على قرار مجلس النواب في اعادة المادة الى ما كانت عليه قبل تعديل الاعيان لها ان تقرأ عبارة (صاحب العمل) على ضوء التعريف الوارد في مطلع قانون العمل.

دولة رئيس المجلس : الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر : اعتقد ان هذه القضية بحاجة لشرح مختصر جداً، المادة (٥٢) (ب) النص كما ورد في المشروع هو في حالة تصفية المؤسسة او افلاس صاحب العمل يدفع المصفي او وكيل التفليس للعامل او لورثته فوراً وبمجرد وضع يده على اموال صاحب العمل اغفلت المؤسسة او صاحب العمل لان مطلع المادة ينص على تصفية المؤسسة او افلاس صاحب العمل ومن هنا جاء قرار مجلس الاعيان لينص على الآتي.

يضيف الى اضافة العبارة عبارة المؤسسة او صاحب العمل وبمجرد وضع يده على اموال بعد اموال (المؤسسة او صاحب العمل) والحقيقة هذا كان فقط للتوضيح وليس اختلافاً مع ما ورد من مجلس النواب ولا مع ما ورد في المشروع ولكن كون ان مجلس النواب اصبر على موقفه لم ترغب اللجنة القانونية برد القانون وانما اكتفت بان يكون هذا الامر حتى يكون تسهلاً على القضاء ان يكون هذا الامر في صلب قرار اللجنة القانونية وان يوافق عليه مجلس الاعيان وذلك تيسيراً للامور اذا تعرضت للقضاء وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس : الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول : سيدي الرئيس باعتبار ان مداولات المجلس الكريم تعتبر جزءاً من تفسير نصوص واحكام القانون اي قانون فقد اخذ المجلس علماً بالتوضيح الذي تفضلت به اللجنة القانونية واصبح الامر على درجة وافية من الوضوح وانتفى اي لبس قد يؤدي الى احتمالية فهم مغاير للقصد ولذلك اعتقد ان هذه المادة قد اخذت حقتها من النقاش واقترح ان تنتقل الى ما بعدها.

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل : شكراً دولة الرئيس، الحقيقة ان القصد الذي ذهبت اليه اللجنة القانونية الموقرة في مجلس الاعيان هو

نفس القصد الذي كان في مداولات اللجنة القانونية في مجلس النواب التي كنت اتشرف برئاستها اثناء بحث هذه التعديلات حيث كان الحديث يقول بان صاحب العمل معرف في بداية القانون فلا داعي بان نقول المؤسسة او صاحب العمل او هكذا ولذلك ارتئي على ان يصير على قرار مجلس النواب لان عبارة صاحب العمل تعني كل شيء وهي اشمل من المؤسسة ولكنها افردت للنص المؤسسة او افلاس صاحب العمل تمييزاً للشخص الطبيعي من المعنوي ولكن القصد واحد وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس : معالي السيد احمد الطراولة.

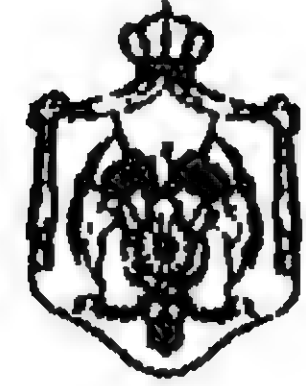
السيد احمد الطراولة : اوافق الأخوان الذين تحدثوا في هذا التوضيح هو في الحقيقة تفسير وتفسير مجلس او السلطة التشريعية او السلطة التي تضع القانون يغير في حكم القانون لان اول ما يستند القاضي او المحامي يستند الى رأي المشرع وهذا المجلس قد بين الآن رأيه بأن في هذا التفسير سيكون عون للمحاكم وللمحامين ولن يريد ان يطبق هذه المادة وتفسير السلطة التشريعية هو الحقيقة تشريع.

دولة رئيس المجلس : شكراً، معالي المقرر.

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس، بعد كل هذه التوضيحات اعتقد ان الموضوع

تكملة لجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهورية العربية الكويتية
مجلس الاعيان

الرقم ٣٨٨/٤٨
التاريخ ١٩٩٦/٤/٧
الموافق

دولة رئيس الوزراء الأفخم

إشارة الى كتابكم رقم ١٨٩١/١٤ تاريخ ١٩٩٣/٣/٢.

قرر مجلس الاعيان في جلساته من الخامسة - السابعة المنعقدة من ٨/٢٤ - ١٩٩٥/٩/٧ من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية الموافقة على (مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل. وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلساته من الثانية - الخامسة المنعقدة من ٦/١٤ - ١٩٩٥/٦/٢٥ وبجلساته من السابعة - الحادية عشرة المنعقدة من ٧/٢ - ١٩٩٥/٧/١٩ من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية بالشكل المعدل المذكور.

أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بصيغته النهائية رجاء التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه.

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة القانونية وكما جاءت من النواب؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (١٣٩) الفقرة (أ)

دولة رئيس المجلس : المادة (١٣٩) الفقرة (أ) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً.

السيد المقرر : سيدي الرئيس هذه هي النقاط التي جرت اعادتها من مجلس النواب وبذلك يكون القانون قد استوفى عرضه أمام مجلسكم الموقر.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على القانون بمجموعه كما جاء من مجلس النواب في آخر مرحلة؟ شكراً لكم.

وكما أوصت اللجنة القانونية.

وهذا هو نص القانون رقم () لسنة ١٩٩٦ قانون العمل كما أقره المجلس وكما سيرسل للحكومة.

السيد المقرر : المادة (٦٠) الفقرة (أ).

دولة رئيس المجلس : المادة (٦٠) الفقرة (أ) هل يوافق المجلس الكريم كما أوصت اللجنة القانونية وكما جاءت من النواب؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٦٩).

دولة رئيس المجلس : المادة (٦٩) هل

اصبح مستوفياً جوانبه وارى ان يصوت المجلس الكريم على هذا.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية وهذا القرار وهذا التفسير؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٥٥) الفقرة (أ)

المتعلقة باعادة سلطة الاجور.

دولة رئيس المجلس : المادة (٥٥) كما

أوصت اللجنة هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٦٠) الفقرة (أ).

دولة رئيس المجلس : المادة (٦٠) الفقرة (أ) هل يوافق المجلس الكريم كما أوصت اللجنة القانونية وكما جاءت من النواب؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٦٩).

دولة رئيس المجلس : المادة (٦٩) هل

اصبح مستوفياً جوانبه وارى ان يصوت المجلس الكريم على هذا.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية وهذا القرار وهذا التفسير؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٥٥) الفقرة (أ)

المتعلقة باعادة سلطة الاجور.

دولة رئيس المجلس : المادة (٥٥) كما

أوصت اللجنة هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٦٠) الفقرة (أ).

دولة رئيس المجلس : المادة (٦٠) الفقرة (أ) هل يوافق المجلس الكريم كما أوصت اللجنة القانونية وكما جاءت من النواب؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٦٩).

دولة رئيس المجلس : المادة (٦٩) هل

اصبح مستوفياً جوانبه وارى ان يصوت المجلس الكريم على هذا.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية وهذا القرار وهذا التفسير؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٥٥) الفقرة (أ)

المتعلقة باعادة سلطة الاجور.

دولة رئيس المجلس : المادة (٥٥) كما

أوصت اللجنة هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٦٠) الفقرة (أ).

دولة رئيس المجلس : المادة (٦٠) الفقرة (أ) هل يوافق المجلس الكريم كما أوصت اللجنة القانونية وكما جاءت من النواب؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٦٩).

دولة رئيس المجلس : المادة (٦٩) هل

اصبح مستوفياً جوانبه وارى ان يصوت المجلس الكريم على هذا.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية وهذا القرار وهذا التفسير؟ شكراً لكم.

السيد المقرر : المادة (٥٥) الفقرة (أ)

المتعلقة باعادة سلطة الاجور.

دولة رئيس المجلس : المادة (٥٥) كما

قانون رقم () لسنة ١٩٩٦
قانون العمل

الفصل الأول

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون العمل لسنة ١٩٩٦) ويعمل به بعد مرور ستين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة	وزارة العمل
الوزير	وزير العمل
الأمين العام	الأمين العام للوزارة
صاحب العمل	كل شخص طبيعي أو معنوي يستخدم بأي صفة كانت شخصاً أو أكثر مقابل أجر.
الجمعية	الهيئة التي تمثل أصحاب العمل
العامل	كل شخص ذكراً كان أو أنثى يؤدي عملاً لقاء أجر ويكون تابعاً لصاحب العمل وتحت إمرته ويشمل ذلك الأحداث ومن كان قيد التجربة أو التأهيل.
العمل	كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي.
العمل العرضي	العمل الذي تستدعيه ضرورات طارئة ولا تزيد مدة انجازه على ثلاثة أشهر.
العمل المؤقت	العمل الذي تقتضي طبيعته انجازه مدة محدودة.
العمل الموسمي	العمل في مواسم محدودة من كل سنة ولا تزيد مدته على ستة أشهر.
عقد العمل الجماعي	اتفاق خطي تنظم بمقتضاه شروط العمل بين صاحب العمل أو الجمعية من جهة ومجموعة عمال أو النقابة من جهة أخرى.

عقد العمل

الأجر

الحادث

المؤسسة

المرجع الطبي

المرض المهني

إصابة العمل

المستحق

النقابة

الهيئة الادارية

النزاع العمالي الجماعي

اتفاق شفهي أو كتابي صريح أو ضمني يتعهد العامل بمقتضاه أن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إشرافه أو إدارته مقابل أجر. ويكون عقد العمل لمدة محدودة أو غير محدودة أو لعمل معين أو غير معين.

كل ما يستحقه العامل لقاء عمله نقداً أو عيناً مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أي كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجور المستحقة عن العمل الإضافي.

كل شخص ذكراً كان أو أنثى بلغ السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة.

الجهة التي تقدم خدمات أو تعمل في إنتاج السلع أو توزيعها الطبيب المعتمد أو اللجنة الطبية المعتمدة من الوزير الإصابة بأحد الأمراض الصناعية المبينة في الجدول رقم (١) أو الإصابة بأي من الإصابات المهنية المبينة في الجدول رقم (٢) الملحقين بهذا القانون.

إصابة العامل نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك الحادث ما يقع للعامل أثناء ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه.

المنفعة أو المنتفعون من عائلة العامل المنصوص عليهم في قانون الضمان الاجتماعي المعمول به.

تنظيم مهني عمالي يشكل وفق أحكام هذا القانون.

الهيئة الادارية للنقابة

كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة من جهة وبين صاحب عمل أو الجمعية من جهة أخرى حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تفسيره أو يتعلق بشروط العمل وشروطه.

دعوى اجتهاد الأول

المادة ٣- تطبق أحكام هذا القانون على جميع العمال وأصحاب العمل باستثناء :-

- أ - الموظفين العمامين وموظفي البلديات.
- ب- أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه دون أجر.
- ج- خدم المنازل وبستانييها وطهايتها ومن في حكمهم.
- د- عمال الزراعة ما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء بتتسيب الوزير شمولهم بأحكام هذا القانون.

المادة ٤ - أ- لا تؤثر أحكام هذا القانون على أي حق من الحقوق التي يمنحها للعامل أي قانون آخر أو عقد عمل أو اتفاق أو قرار إذا كان أي منها يرتب للعامل حقوقاً أفضل من الحقوق المقررة له بموجب أحكام هذا القانون.

ب- يعتبر باطلاً كل شرط في عقد أو اتفاق سواء أبرم قبل هذا القانون أو بعده يتنازل بموجبه أي عامل عن أي حق من الحقوق التي يمنحها إياه هذا القانون.

الفصل الثاني التفتيش على العمل

المادة ٥ - تتولى الوزارة القيام بمهام التفتيش تطبيقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ٦ - يترتب على كل من يتولى مهام التفتيش أن يوقع تصريحاً مشفوعاً بالتقسم بأن يؤدي عمله بأمانة واخلاص وأن لا يفشي الأسرار التي يطلع عليها بحكم عمله.

المادة ٧ - تحدد موهلات مفتشي العمل ومهامهم وصلاحياتهم ومكافاتهم كما تحدد التزامات صاحب العمل تجاههم بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية.

المادة ٨ - أ- على صاحب العمل أو من ينوب عنه ما يلي :-

- ١ - أن يرسل إشعاراً إلى الوزارة أو إلى أي من مديرياتها في منطقة العمل يتضمن عدد العمال لديه وموقع عمل كل منهم وطبيعة عمله وتاريخ مباشرته العمل وأجره وذلك في الشهر الأول من كل سنة.
- ب- أن يحتفظ في مؤسسته بالسجلات الواجب عليه الاحتفاظ بها بما في ذلك سجلات العمال والمتدربين منهم.

المادة ٩ - أ- يمارس مفتش العمل أثناء قيامه بوظيفته الصلاحيات المخولة لأفراد الضابطة العدلية بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به ويعمل بالضبط الذي ينظمه في حدود وظيفته حتى يثبت غير ذلك.

ب- للمفتش الطلب من صاحب العمل إزالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ تبليغه انذاراً خطياً بذلك وفي حالة تخلفه للوزير أو من يفوضه أن يقرر إغلاق المؤسسة لحين إزالة المخالفة أو صدور قرار المحكمة بشأنها.

ج- تحكم المحكمة على المخالف بإزالة المخالفة وبغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حددها الأدنى لأي سبب من الأسباب التقديرية المخفلة.

مكتبة العمل

الفصل الثالث

التشغيل والتوجيه المهني

المادة ١٠ - ١ - تتولى الوزارة مهام تنظيم سوق العمل، والتوجيه المهني، ووضع التعليمات اللازمة لتوفير فرص العمل والتشغيل للأردنيين داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع الجهات المختصة.

ب- يجوز إنشاء مكاتب خاصة للتشغيل بترخيص من الوزير وتحدد شروط إنشاء هذه المكاتب وأهدافها ومهامها وطريقة إدارتها وكيفية إشراف الوزارة عليها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية، وللوزير أن يحدد البذل الذي تتقاضاه هذه المكاتب مقابل خدماتها.

المادة ١١ - لا يجوز لغير مديريات التشغيل العامة ومكاتب التشغيل الخاصة المرخصة القيام بأعمال الوساطة للتشغيل أو تسهيل تشغيل العمال في داخل المملكة وخارجها، وللوزير إغلاق المحل المخالف لأحكام هذه المادة وإحالة إلى المحكمة ويعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مئتي دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً أو بكليهما العنوبتين وإلصال أي محل يستعمل لهذه الغاية ومصادرة موجوداته المتعلقة بفرض التشغيل.

المادة ١٢ - ١ - لا يجوز استخدام أي عامل غير أردني إلا بموافقة الوزير أو من يفوضه شريطة أن يتطلب العمل خبرة وكفاءة غير متوفرة لدى العمال الأردنيين أو كان الحد المتوفر منهم لا يفي بالحاجة وتعطى الأولوية للخبراء والفنيين والعمال العرب.

ب- يجب أن يحصل العامل غير الأردني على تصريح عمل من الوزير أو من يفوضه قبل استخدامه أو استخدامه ولا يجوز أن تزيد مدة التصريح على سنة واحدة قابلة للتجديد.

ج- تستوفي الوزارة من صاحب العمل رسماً مقابل صرف تصريح العمل لكل عامل غير أردني أو تجديده ويعتبر هذا الرسم إيراداً للخرينة ويحدد مقدار هذا الرسم بموجب نظام.

د- للوزير بناءً على توصية من وزارة التنمية الاجتماعية أن يعفي المعوق شديد الإعاقة أو ولي أمره أو وصية من دفع رسم تصريح العمل للعامل غير أردني واحد إذا كان المعوق بحاجة ماسة دائمة إلى المساعدة من الغير للقيام بأعباء حياته اليومية وإذا كانت مهام العامل غير الأردني تقتصر على تقديم العون للمعوق.

هـ- يعاقب صاحب العمل أو مدير المؤسسة حسب مقتضى الحال بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار عن كل شهر أو الجزء من الشهر عن كل عامل غير أردني يستخدم بصورة تخالف أحكام هذا القانون ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى في أي حالة من الحالات أو لأي سبب من الأسباب.

و- يصدر الوزير قراراً بمنعير العامل المخالف لأحكام هذه المادة إلى خارج المملكة على نفقة صاحب العمل أو مدير المؤسسة ويتم تنفيذ هذا القرار من قبل السلطات المختصة.

المادة ١٣ - على صاحب العمل الذي يستخدم خمسين عاملاً أو أكثر وتسمح طبيعة عمله باستخدام العمال المعوقين الذين تم تأهيلهم مهنيًا بواسطة برامج وترتيبات ومعاهد التأهيل المهني للمعوقين التي اعتمدها الوزارة أو انشأتها بالتعاون مع المؤسسات الرسمية أو الخاصة أن يستخدم من أولئك العمال عدداً لا يقل عن ٢٪ (اثنين بالمائة) من مجموع عماله وأن يرسل إلى الوزارة بيانات يحدد فيه الأعمال التي يشغلها المعوقون الذين تم تأهيلهم مهنيًا وأجر كل منهم.

المادة ١٤ - إذا أصيب عامل إصابة عمل نتج عنها عجز دائم جزئي لا يمتنع من أداء عمل غير عمله الذي كان يقوم به وجب على صاحب العمل تشغيله في عمل آخر يناسب حالته إذا وجد مثل هذا العمل وبالأجر المخصص لذلك، على أن تحسب حقوقه المالية عن المدة السابقة لإصابته على أساس أجره الأخير قبل الإصابة.

مكثراً عنه العمل

الفصل الرابع

عقد العمل

المادة ١٥ - أ- ينظم عقد العمل باللغة العربية وعلى نسختين على الأقل يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منه، ويجوز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الاتبات القانونية إذا لم يحرر العقد كتابه.

ب- يعتبر العامل المعين لمدة غير محدودة بأنه مستمر بعمله إلى أن تنتهي خدمته بموجب أحكام هذا القانون أما في الحالات التي يستخدم فيها العامل لمدة محدودة فيعتبر أنه مستمر في عمله خلال تلك المدة.

ج- إذا كان عقد العمل لمدة محدودة فإنه ينتهي من تلقاء نفسه بانتهاء مدته فإذا استمر طرفاه في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر ذلك تجديداً له لمدة غير محدودة وذلك من بداية الاستخدام.

د- يعتبر العامل الذي يستخدم بانتظام بالقطعة في محل العمل أو الذي يقوم بسلسلة من الأعمال بالقطعة أنه عامل لمدة غير محدودة.

هـ- ١- لعمال المقاول الذين يشتغلون في تنفيذ مقالة رفع دعوى مباشرة على صاحب المشروع للمطالبة بما يستحق لهم قبل المقاول وذلك في حدود ما يستحق للمقاول على صاحب المشروع وقت رفع الدعوى.

٢- ولعمال المقاول الفرعي رفع دعوى مباشرة على كل من المقاول الأصلي وصاحبه المشروع في حدود المستحق على صاحب المشروع للمقاول الأصلي والمستحق على المقاول الأصلي للمقاول الفرعي وقت رفع الدعوى.

٣- للعمال المذكورين في الفقرتين السابقتين أن يستوفوا حقوقهم بالإمتهان على المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي أو المقاول الفرعي ويستوفون حقوقهم عند ترحيلهم بنسبة حق كل منهم.

المادة ١٦ - يبقى عقد العمل معمولاً به بغض النظر عن تغيير صاحب العمل بسبب بيع المشروع أو انتقاله بطريق الإرث أو دمج المؤسسة أو لأي سبب آخر ويظل صاحب العمل الأصلي والجديد مسؤولين بالتضامن مدة ستة أشهر عن تنفيذ الالتزامات الناجمة عن عقد العمل مستحقة الأداء قبل تاريخ التغيير وأما بعد انقضاء تلك المدة فيتحمل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده.

المادة ١٧ - لا يلزم العامل بالتزام بعمل يختلف اختلافاً بيناً عن طبيعة العمل المتفق عليه في عقد العمل إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعاً لوقوع حادث أو لإصلاح ما نجم عنه أو في حالة القوة القاهرة وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون على أن يكون ذلك في حدود طاقته وفي حدود الظرف الذي تقتضيه هذا العمل.

المادة ١٨ - لا يلزم العامل بالعمل في مكان غير المكان المخصص لعمله إذا أدى ذلك إلى تغيير مكان إقامته وذلك ما لم يرد نص صريح يجيز ذلك في عقد العمل.

المادة ١٩ - على العامل :-

أ- تأدية العمل بنفسه وأن يبذل في تأديته عناية الشخص العادي وأن يلتزم بأوامر صاحب العمل المتعلقة بتنفيذ العمل المتفق عليه وذلك ضمن الحدود التي لا تعرضه للخطر أو تخالف أحكام القوانين المعمول بها أو الآداب العامة.

ب- المحافظة على أسرار صاحب العمل الصناعية والتجارية وأن لا ينشئها بأي صورة من الصور ولو بعد انقضاء عقد العمل وفقاً لما يقتضيه الاتفاق أو العرف.

ج- الحرص على حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية العمل ومنها أدوات العمل والمواد وسائر اللوازم الخاصة بعمله.

د- الخضوع للفحوصات الطبية اللازمة التي تقتضي طبيعة العمل ضرورة إجرائها قبل الالتحاق بالعمل أو بعد ذلك للتحقق من خلوه من الأمراض المهنية والسارية.

المادة ٢٠ - أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة إذا توصل العامل إلى اختراع جديد فليس لصاحب العمل أي حق في هذا الاختراع ولو كان العامل قد استقطبه أثناء عمله على أن تعطى الأولوية في شراء هذا الاختراع لصاحب العمل.

هذا نصه العمل

ب- إذا كانت طبيعة الأعمال التي عهد بها إلى العامل تقتضي منه تخصيص جهده في الاختراع للعامل أن يشارك في الحقوق المتعلقة بالاختراع بنسبة لا تزيد على (٥٠%) خمسين بالمائة منها ويراعى في تقدير هذه النسبة مقدار الجهد العلمي والمادي الذي قدمه العامل والمواد والأدوات والمنشآت وسائر التسهيلات التي قدمها صاحب العمل.

المادة ٢١- ينتهي عقد العمل في أي من الحالات التالية:

- أ- إذا اتفق الطرفان على إنهائه.
- ب- إذا انتهت مدة عقد العمل أو انتهى العمل نفسه.
- ج- إذا توفي العامل أو أقعده مرض أو عجز عن العمل وثبت ذلك بتقرير طبي صادر عن المرجع الطبي.

المادة ٢٢- لا ينتهي عقد العمل بسبب وفاة صاحب العمل إلا إذا روعي في العقد شخصية صاحب العمل.

المادة ٢٣- أ- إذا رغب أحد الطرفين في إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة فيترتب عليه إشعار الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهاء العقد قبل شهر واحد على الأقل ولا يجوز سحب الإشعار إلا بموافقة الطرفين.

ب- يبقى عقد العمل ساري المفعول طوال مدة الإشعار وتعتبر مدة الإشعار من مدة الخدمة.

ج- إذا كان الإشعار من طرف صاحب العمل فله أن يعني العامل من العمل خلال مدته وله أن يشغله إلا في الأيام السبعة الأخيرة منها ويستحق العامل أجره عن مدة الإشعار في جميع هذه الأحوال.

د- إذا كان الإشعار من طرف العامل وترك العمل قبل انقضاء مدة الإشعار فلا يستحق أجراً عن فترة تركه العمل وعليه تعويض صاحب العمل عن تلك الفترة بما يتبادل أجره عنها.

المادة ٢٤- مع مراعاة ما ورد في المادة (٣١) من هذا القانون لا يجوز فصل العامل أو اتخاذ أي إجراء تأديبي بحقه لأسباب تنصل بالشكاوى والمطالبات التي تقدم بها العامل إلى الجهات المختصة والمتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون عليه.

المادة ٢٥- إذا تبين للمحكمة المختصة في دعوى أقامها العامل خلال ستين يوماً من تاريخ فصله أن الفصل كان تعسفياً ومخالفاً لأحكام هذا القانون جاز لها إصدار أمر إلى صاحب العمل بإعادة العامل إلى عمله الأصلي أو بدفع تعويض له بالإضافة إلى بدل الإشعار واستحقاقاته الأخرى المنصوص عليها في المادتين (٣٢) و (٣٣) من هذا القانون على أن لا يقل مقدار هذا التعويض عن أجور ثلاثة أشهر ولا يزيد على ستة أشهر ويحتسب التعويض على أساس آخر أجر تقاضاه العامل.

المادة ٢٦- أ- إذا أنهى صاحب العمل عقد العمل محدد المدة قبل انتهاء مدته أو إنهاء العامل لأحد الأسباب الواردة في المادة (٢٩) من هذا القانون يحق للعامل استيفاء جميع الحقوق والمزايا التي ينص عليها العقد كما يستحق الأجور التي تستحق حتى انتهاء المدة المتبقية من العقد ما لم يكن إنهاء عقد العمل فصلاً بموجب المادة (٢٨) من هذا القانون.

ب- إذا كان إنهاء العقد محدد المدة صادراً عن العامل في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا القانون جاز لصاحب العمل مطالبته بما ينشأ عن هذا الإنهاء من ضل وضرر يعود تقديره إلى المحكمة المختصة على أن لا يتجاوز مبلغ ما يحكم به على العامل أجر نصف شهر عن كل شهر من المدة المتبقية من العقد.

المادة ٢٧- أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل أو توجيه إشعار إليه لإنهاء خدمته في أي من الحالات التالية:

- ١- المرأة العاملة العامل ابتداء من الشهر السادس من حملها أو خلال إجازة الأمومة.
- ٢- العامل المكلف بخدمة النلم أو الخدمة الاحتياطية في أثناء قيامه بتلك الخدمة.
- ٣- العامل في أثناء إجازته السنوية أو المرضية أو الإجازة الممنوحة له لأغراض الثقافة العمالية أو الحج أو في أثناء إجازته المنطق عليها بين الطرفين للتفرغ للعمل النقابي أو للتأخرق بمعهد أو كلية أو جامعة معترف بها.

دوكلات
أجرة العمل

ب- يصبح صاحب العمل في حل من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إذا استخدم العامل لدى صاحب عمل آخر خلال أي من المدة المنصوص عليها في تلك الفقرة.

المادة ٢٨- لصاحب العمل فصل العامل دون إشعار وذلك في أي من الحالات التالية:

- أ- إذا انتحل العامل شخصية أو هوية غيره أو قدم شهادات أو وثائق مزورة بقصد جلب المنفعة لنفسه أو الاضرار بغيره.
- ب- إذا لم يقم العامل بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بموجب عقد العمل.
- ج- إذا ارتكب العامل خطأ نشأ عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهة أو الجهات المختصة بالحادث خلال خمسة أيام من وقت علمه بوقوعه.
- د- إذا خالف العامل النظام الداخلي للمؤسسة بما في ذلك شروط سلامة العمل والعمال رغم النذارة كتابة مرتين.
- هـ- إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً متقطعة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية على أن يسبق الفصل النذار كتابي يرسل بالبريد المسجل على عنوانه وينشر في إحدى الصحف اليومية المحلية مرة واحدة.
- و- إذا أفشى العامل الأسرار الخاصة بالعمل.
- ز- إذا أدين العامل بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية بجناية أو بجلحة ماسة بالشرف والأخلاق العامة.
- ح- إذا وجد أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة أو موثر عقلي أو ارتكب عملاً مخلًا بالأداب العامة في مكان العمل.
- ط- إذا اعتدى العامل على صاحب العمل أو المدير المسؤول أو أحد رؤسائه أو أي عامل أو على أي شخص آخر أثناء العمل أو بسببه وذلك بالضرب أو التحقير.

المادة ٢٩- يحق للعامل أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة وما يترتب له من تعويضات عطل وضرر وذلك في أي من الحالات التالية:

- أ- استخدام في عمل يختلف في نوعه اختلافاً بيناً عن العمل الذي اتفق على استخدامه فيه بمقتضى عقد العمل على أن تراعى في ذلك أحكام المادة (١٧) من هذا القانون.
- ب- استخدامه بصورة تدعو إلى تغيير محل إقامته الدائم إلا إذا نص في العقد على جواز ذلك.
- ج- نقله إلى عمل آخر في درجة أدنى من العمل الذي اتفق على استخدامه فيه.
- د- تخفيض أجره، على أن تراعى أحكام المادة (١٤) من هذا القانون.
- هـ- إذا ثبت بتقرير طبي صادر عن مرجع طبي إن استمراره في العمل من شأنه تهديد صحته.
- و- إذا اعتدى صاحب العمل أو من يمثله عليه في أثناء العمل أو بسببه وذلك بالضرب أو التحقير.
- ز- إذا تخلف صاحب العمل عن تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاء شريطة أن يكون قد تلقى إشعاراً من جهة مختصة في الوزارة تطلب فيه التقيد بتلك الأحكام.

المادة ٣٠- على صاحب العمل أن يعطي للعامل عند انتهاء خدمته بناء على طلبه ذلك شهادة خدمة يذكر فيها اسم العامل ونوع عمله وتاريخ التحاقه بالخدمة وتاريخ انتهاء الخدمة كما ويلزم صاحب العمل برد ما أودعه العامل لديه من أوراق أو شهادات أو أدوات.

المادة ٣١- أ- يجوز لصاحب العمل إنهاء عقود العمل غير محدودة المدة، كلها أو بعضها، أو تعليقها، إذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية هذا الإنهاء أو التعليق، كتقليص حجم العمل، أو استبدال نظام الإنتاج بأخر، أو التوقف نهائياً عن العمل شريطة إشعار الوزارة بذلك.

ب- لوزير العمل تشكيل لجنة من أطراف الإنتاج الثلاث للتحقق من سلامة الاجراءات.

ج- يتمتع العمال الذين أنهيت خدماتهم وفقاً للفترة (أب) من هذه المادة بالعودة إلى العمل خلال سنة من تاريخ تركهم العمل إذا عاد العمل إلى طبيعته وأمكن استخدامهم لدى صاحب العمل.

هكذا عند العمل

د- يحق للعامل الذي علق عقد عمله وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة أن يترك العمل دون اشعار مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة.

المادة ٣٢- مع مراعاة أحكام المادة (٢٨) من هذا القانون يحق للعامل الذي يعمل لمدة غير محدودة ولا يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي وتنتهي خدمته لأي سبب من الأسباب الحصول على مكافأة نهاية الخدمة بمعدل أجر شهر عن كل سنة من خدمته الفعلية ويعطى عن كسور السنة مكافأة نسبية وتحتسب المكافأة على أساس آخر أجر تقاضاه خلال مدة استخدامه أما إذا كان الأجر كله أو بعضه يحسب على أساس العمولة أو القطعة فيتمتع لحساب المكافأة المتوسط الشهري لما تقاضاه العامل فعلاً خلال الاثني عشر شهراً السابقة لانتهاء خدمته وإذا لم تبلغ خدمته هذا الحد فالمتوسط الشهري لمجموع خدمته وتعتبر الفواصل التي تقع بين عمل وآخر ولا تزيد على شهر كأنها مدة استخدام متصلة عند حساب المكافأة.

المادة ٣٣-أ- بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة يحق للعامل الخاضع لأنظمة خاصة للموسسة التي يعمل فيها تتعلق بصناديق الإيداع أو التوفير أو التقاعد أو أي صندوق آخر مماثل الحصول على جميع الاستحقاقات المملوكة له بموجب هذه الأنظمة في حالة انتهاء الخدمة.

ب- تعتمد الأنظمة الخاصة بالصناديق المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من قبل الوزير.

المادة ٣٤- إذا تولى العامل تؤول إلى ورثته الشرعيين جميع حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في هذا القانون كما لو تم إنهاء خدماته من قبل صاحب العمل وذلك بالإضافة إلى حقوقه في أي من الصناديق المنصوص عليها في المادة (٣٣) من هذا القانون.

المادة ٣٥-أ- لصاحب العمل استخدام أي عامل قيد التجربة وذلك للتحقق من كفاءته وإمكاناته للقيام بالعمل المطلوب ويشترط في ذلك أن لا تزيد مدة التجربة في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر وأن لا يقل أجر العامل قيد التجربة عن الحد الأدنى المقرر للأجور.

ب- يحق لصاحب العمل إنهاء استخدام العامل تحت التجربة دون اشعار أو مكافأة خلال مدة التجربة.

ج- إذا استمر العامل في عمله بعد انتهاء مدة التجربة اعتبر العقد عقد عمل ولمدة غير محدودة وتحسب مدة التجربة ضمن مدة خدمة العامل لدى صاحب العمل.

مكافأة نهاية العمل

الفصل الخامس

عقد التدريب المهني

المادة ٣٦-١- يجب أن يكون عقد التدريب المهني خطياً بين العامل وصاحب العمل وأن يكون المدرب حائزاً على المؤهلات والخبرات الكافية في المهنة أو الحرفة المراد تدريب العامل فيها كما يجب أن تتوفر في المؤسسة نفسها الشروط المناسبة للتدريب.

ب- ينظم عقد التدريب وفق النموذج والشروط التي تحددها مؤسسة التدريب المهني بموجب تعليمات تصدرها لهذا الغرض وتنتشر في الجريدة الرسمية ويعفى العقد من رسوم الطوابع.

ج- يتولى المتدرب الذي أتم الثامنة عشرة من العمر التعاقد بنفسه وأما إذا كان حدثاً فينوب عنه وليه أو وصيه.

المادة ٣٧- تحدد في عقد التدريب مدته ومراحله المتعاقبة والأجور المستحقة للمتدرب في كل مرحلة ويجب أن لا يقل الأجر في المرحلة الأخيرة عن الحد الأدنى للأجر المعطى لعمل مماثل وأن لا يكون تحديده بحال من الأحوال على أساس القطعة أو الانتاج وينظم التدريب وفق البرامج التي تحددها مؤسسة التدريب المهني بتعليمات تصدرها لهذا الغرض وتنتشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٣٨- يجوز إنهاء عقد التدريب بناء على طلب أحد الفريقين في أي من الحالات التالية:

- أ- إذا ارتكب احدهما أي مخالفة لأحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه.
- ب- إذا لم يتم احدهما بواجباته وفقاً لشروط العقد المبرم بينهما.
- ج- إذا استحالت تنفيذ شروط العقد لأسباب خارجة عن ارادة أحد الفريقين.
- د- إذا نقل صاحب العمل مكان التدريب المحدد في العقد إلى مكان آخر يشكل الانتقال إليه صعوبة على المتدرب أو يضر بمصلحته ولا يجوز للمتدرب أن يحتج بهذا السبب بعد مضي شهر واحد على نقله إلى مكان التدريب الجديد.
- هـ- إذا كان استمرار المتدرب في العمل يهدد سلامته أو صحته وثبت ذلك بتقرير مفش العمل أو تقرير طبي صادر عن لجنة طبية معتمدة.

الفصل السادس

عقد العمل الجماعي

المادة ٣٩- ينظم عقد العمل الجماعي على ثلاث نسخ أصلية على الأقل ويحتفظ كل طرف بنسخة منه وتودع النسخة الثالثة لدى الوزارة لتسجيلها في سجل خاص، ويكون عقد العمل الجماعي ملزماً من التاريخ المحدد فيه وفي حالة عدم تحديد التاريخ فمن تاريخ تسجيله في الوزارة.

المادة ٤٠- يكون عقد العمل الجماعي لمدة معينة أو غير معينة فإذا عُدَّ لمدة معينة فلا يجوز أن تتجاوز السنتين وإذا عُدَّ لمدة غير معينة ومضى على تنفيذه سنتان على الأقل فيكون لكل من طرفي العقد حق إنهائه بموجب إشعار يبلغ إلى الطرف الآخر قبل شهر على الأقل من تاريخ الإنهاء وتبلغ الوزارة بنسخة عن هذا الإشعار.

المادة ٤١-١- إذا انتهى عقد العمل الجماعي بانتهاء أجله أو بإنهائه من قبل أحد الطرفين وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من هذا القانون وكانت هناك مفاوضات لتجديده أو تعديل مدته أو تعديله فإن مفعوله يبقى سارياً طيلة المفاوضات لمدة لا تزيد على ستة أشهر، فإذا لم تنته المفاوضات إلى اتفاق خلال هذه المدة يعتبر العقد منتهياً.

ب- إن انتهاء عقد العمل الجماعي لا يجوز لصاحب العمل المساس بأي صورة من الصور بالحقوق التي اكتسبها العمال الذين كان العقد يشملهم.

المادة ٤٢-١- يكون عقد العمل الجماعي ملزماً للفئات التالية:-

- ١- أصحاب العمل وخلفهم بمن فيهم ورثتهم والأشخاص الذين انتقلت إليهم المؤسسة بأي صورة من الصور أو عند اندماجها بغيرها.
- ٢- العمال المشمولين بأحكامه في حالة انسحابهم من النقابة أو انسحاب النقابة من الاتحاد والذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في تلك النقابة أو كانت النقابة عضواً في الاتحاد وقت إبرام العقد.
- ٣- عمال أي مؤسسة خاضعة لأحكام عقد العمل الجماعي ولو لم يكونوا أعضاء في أي نقابة.

هكذا منه لأجل

٤- العمال في أي مؤسسة خاضعة لأحكام عقد العمل الجماعي ويرتبطون بعقود عمل فردية مع هذه المؤسسة وكانت شروط عقودهم أقل فائدة لهم من الأحكام الواردة في العقد الجماعي.

ب- يعتبر باطلاً كل شرط مخالف لعقد العمل الجماعي يرد في أي عقد فردي أبرم بين أشخاص مرتبطين بالعقد الجماعي مالم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعمال.

المادة ٤٣- للوزير بناء على طلب أي من أصحاب العمل أو العمال وبعد اجراء دراسة مناسبة تشتمل النظر في توصيات لجنة يشكلها الوزير من أصحاب العمل والعمال المعنيين أن يقرر توسيع نطاق شمول أي عقد جماعي مضمي على تنفيذه مدة لا تقل عن شهرين ليسري بجميع شروطه على أصحاب العمل والعمال في قطاع معين أو على فئة منهم في جميع المناطق أو في منطقة معينة وتنتشر القرارات الصادرة بمقتضى هذه المادة في الجريدة الرسمية.

المادة ٤٤- يصدر الوزير تعليمات تحدد كيفية تسجيل عقود العمل الجماعية والانضمام إليها واستخراج صور عنها وغير ذلك من الأمور التنظيمية المتعلقة بهذه العقود ويتم تعليق بيان يشير إلى وجود العقد الجماعي وإلى طرفي العقد وتاريخه ومكان اجرائه داخل المؤسسة وفي أماكن العمل.

الفصل السابع حماية الأجور

المادة ٤٥- يحدد مقدار الأجر في العقد وإذا لم ينص عقد العمل عليه فيأخذ العامل الأجر المقدر لعمل من نفس النوع إن وجد وإلا قدر طبقاً للمعرف فإذا لم يوجد العرف تولت المحكمة تقديره بمقتضى أحكام هذا القانون باعتباره نزاعاً عمالياً على الأجر.

المادة ٤٦- أ- يدفع الأجر خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ استحقاقه ولا يجوز لصاحب العمل خصم أي جزء منه إلا في الحالات التي يجيزها القانون.
ب- إن توقيع العامل على أي كشف أو سجل للأجور أو على إيصال بقيمة المبلغ المسجل فيه لا يعني إسقاط حقه في أي زيادة على المبلغ المقبوض بموجب القانون أو النظام أو العقد.

المادة ٤٧- لا يجوز خصم أي مبلغ من أجر العامل إلا في الحالات التالية :-
أ- استرداد ما قدم صاحب العمل من سلف للعمال بحيث لا يزيد كل قسط يتم استرداده من السلفة على (١٠٪) من الأجر.
ب- استرداد أي مبلغ دفع للعامل زيادة على استحقاقه.
ج- اشتراكات الضمان الاجتماعي وأقساطه المستحقة على العامل والحسميات الواجب اجراؤها بموجب القوانين الأخرى.
د- اشتراكات العامل في صندوق الادخار.
هـ- الحسميات الخاصة بتسهيلات الاسكان التي يقدمها صاحب العمل وغير ذلك من مزايا أو خدمات حسب المعدلات أو النسب المتوقعة المثبتة عليها بين الطرفين.

و- كل دين يستوفى تنفيذاً لحكم قضائي.
ز- المبالغ التي تفرض على العامل بسبب مخالفته لأحكام النظام الداخلي للمؤسسة أو لعقد العمل أو مقابل ما أنفقه من المواد أو الأدوات بسبب إهماله أو أخطائه وذلك وفق الأحكام الخاصة الملصوق عليها في هذا القانون.

هكذا عينه المحفل

المادة ٤٨- لا يجوز لصاحب العمل اتخاذ أي إجراء تأديبي أو فرض غرامة على العامل عن مخالفة غير منصوص عليها في لائحة الجزاءات المعتمدة من قبل الوزير على أن يراعى ما يلي :-

- أ- أن لا تفرض على العامل غرامة تزيد على أجر ثلاثة أيام في الشهر الواحد أو إيقافه عن العمل بدون أجر لمدة تزيد على ثلاثة أيام في الشهر الواحد وأن تتاح له فرصة سماع أقواله للدفاع عن نفسه قبل فرض العقوبة عليه. وأن يكون للعامل حق الاعتراض على العقوبة التي فرضت عليه لدى مفتش العمل خلال أسبوع واحد من تاريخ تبليغها له.
- ب- أن لا يتخذ بحق العامل أي إجراء تأديبي أو فرض غرامة عليه عن أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في لائحة الجزاءات المعتمدة بعد انقضاء خمسة عشر يوماً على ارتكابها.
- ج- أن تسجل الغرامات التي تفرض بمقتضى هذه المادة في سجل خاص يبين فيه اسم العامل ومقدار أجره وأسباب فرض الغرامة عليه وأن تخصص الغرامات لتحقيق خدمات اجتماعية للعمال في المؤسسة وفق ما يقرره الوزير.

المادة ٤٩- إذا ثبت أن العامل قد تسبب في فقد أو إتلاف أدوات أو آلات أو منتجات يملكها أو يحوزها صاحب العمل أو كانت في عهدة العامل وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل أو مخالفته تعليمات صاحب العمل فلصاحب العمل أن يقطع من أجر العامل قيمة الأشياء المفقودة أو المتلفة أو كلفة إصلاحها على أن لا يزيد ما يقطع لهذا الغرض على أجر خمسة أيام في الشهر ولصاحب العمل حق اللجوء إلى المحاكم النظامية المختصة بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تسبب العامل بها.

المادة ٥٠- إذا اضطر صاحب العمل إلى وقف العمل بصورة مؤقتة بسبب لايعزى إليه وليس في وسعه دفعه فيستحق العامل الأجر الكامل عن مدة لا تزيد على العشرة أيام الأولى من توقف العمل خلال السنة وأن يدفع للعامل نصف أجره عن المدة التي تزيد على ذلك بحيث لا يزيد مجموع التعطيل الكلي المدفوع الأجر على ستين يوماً في السنة .

المادة ٥١-أ- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر تعتبر الأجور والمبالغ المستحقة بموجب أحكام هذا القانون للعامل أو ورثته أو المستحقين بعد وفاته ديوناً ممتازة أمتيازاً عاماً من الدرجة الأولى تتقدم على ما عداها من سائر الديون الأخرى بما في ذلك الضرائب والرسوم والحقوق الأخرى المستحقة للحكومة والديون المؤمنة برهونات عقارية أو تأمينات عينية.

ب- في حالة تصفية المؤسسة أو اللامس صاحب العمل يدفع المصنفي أو وكيل التخليص للعامل أو لورثته فوراً وبمجرد وضع يده على أموال صاحب العمل ما يعادل أجر شهر واحد من المبالغ المستحقة له وذلك قبل تسديد أي مصروفات أخرى بما في ذلك المصروفات القضائية ومصروفات التخليص أو التصفية.

المادة ٥٢-أ- يشكل مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لجنة تتألف من عدد متساو من ممثليين عن الوزارة والعمال وأصحاب العمل ويعين المجلس رئيساً لها من بين أعضائها تتولى تحديد الحد الأدنى للأجور مقدراً بالنقد الأردني وذلك بصفة عامة أو بالنسبة لمنطقة معينة أو مهنة معينة وتكون مدة العضوية فيها سنتين قابلة للتجديد.

ب- تعد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسها وتقدم قراراتها إلى الوزير إذا لم تكن بالإجماع ليتولى رفعها إلى مجلس الوزراء ليتخذ القرار بشأنها على أن تأخذ بعين الاعتبار في تقديرها للأجر تكاليف المعيشة التي تضعها الجهات المختصة وتنتشر القرارات النهائية التي تصدر بمقتضى هذه المادة في الجريدة الرسمية بما في ذلك تاريخ بدء العمل بها.

المادة ٥٣- يعاقب صاحب العمل أو من يلوب عنه بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار عن كل حالة يدفع فيها إلى عامل أجرأ يقل عن الحد الأدنى المقرر للأجور وذلك بالإضافة إلى الحكم للعامل بفرق الأجر وتضاعف العقوبة كلما تكررت المخالفة.

المادة ٥٤-أ- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يعين سلطة من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون العمل تسمى (سلطة الأجور) تتألف من شخص أو أكثر للنظر في الدعاوى المتعلقة بالأجور في منطقة معينة ومنها النص في

لجنة صنة العمل

الأجر المدفوع أو الحسميات غير القانونية منه أو تأخير دفعه أو أجور ساعات العمل الإضافية على أن يتم الفصل فيها بصورة مستعجلة. ويشترط في قبول الدعوى أن يكون العامل على رأس عمله أو لم يمض على انتهاء عمله مدة تزيد على ستة أشهر وفي حالة عدم توفر هذا الشرط للعامل الحق في اللجوء إلى المحكمة النظامية المختصة.

ب- لا تكون سلطة الأجور ملزمة بتطبيق الاجراءات والأصول المتبعة في المحاكم وتكون لها نفس الصلاحيات الممنوحة للمحاكم النظامية في الأمور التالية :-

١- دعوة أي شخص لسماع شهادته بعد القسم واحضاره بواسطة سلطات الأمن المختصة في حالة تخلفه عن الحضور.

٢- الطلب من أطراف الدعوى تقديم المستندات والبيانات التي تراها ضرورية للفصل في الدعوى.

ج- يقدم العامل نفسه أو نقابة العمال بالنيابة عنه الإدعاء خطياً ويجوز تقديم ادعاء واحد من عدد من العمال إذا كانوا يعملون في المؤسسة ذاتها وكان سبب دعواهم واحداً ولكل من الطرفين المتنازعين توكيل من ينوب عنه أمام سلطة الأجور المختصة.

د- يجوز لسلطة الأجور أن تطلب إلى صاحب العمل ضمن فترة تحددها أن يدفع للعامل الأجور المحسومة بصورة غير قانونية أو الأجور غير المدفوعة أو المستحقة الأداء أو التي تأخر عن دفعها في المدة المعينة لهذا الغرض ولها أن تضيف تعويضاً تقدره شريطة أن لا يتجاوز مبلغ التعويض المبلغ المدعوم أو غير المدفوع عن المدة المطالب بأجور عنها، ويشترط في ذلك أن لا يلزم صاحب العمل بدفع تعويض عن الأجور الناقصة أو المتأخر دفعها إذا اقتضت السلطة أن التأخر كان ناجماً عن خطأ بحسن نية، أو عن نزاع على المبلغ الواجب دفعه أو عن حدوث حالة طارئة أو عن تخلف العامل عن المطالبة بدفع الأجور أو قبولها.

هـ- تنظر سلطة الأجور في الدعوى المقدمة إليها بحضور الطرفين أو من ينوب عنهما وتسقط الدعوى إذا تغيب العامل المدعي وتنتظر فيها بحضوره إذا غاب صاحب العمل المدعى عليه وتصدر قرارها بحق الأخير في هذه الحالة غيابياً ويكون قرارها قابلاً للاستئناف لدى محكمة الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه إذا كان المبلغ المحكوم به للعامل يزيد على مئة دينار.

و- يتم تنفيذ قرارات سلطة الأجور من قبل دوائر الإجراء المختصة كأنها قرارات صادرة عن المحاكم النظامية شريطة أن لا تخضع المبالغ المحكومة بها للتسيط.

ز- يعفى من الرسوم والطوابع الإدعاء المقدم من العامل لسلطة الأجور وكذلك قراراتها المقدمة للتنفيذ إلى دوائر الإجراء.

ح- تصرف السلطة للموظفين العاملين معها المكافآت التي يقرها الوزير ويؤخذ بعين الاعتبار عدد القضايا التي قدمت إليها وفصلت فيها ويشترط في ذلك أن تقوم السلطة بمهامها خارج أوقات الدوام الرسمي.

مكتبة ائمة الوطن

الفصل الثامن تنظيم العمل والاجازات

المادة ٥٥ - على كل صاحب عمل يستخدم عشرة عمال فأكثر أن يضع نظاماً داخلياً لتنظيم العمل في مؤسسته يبين فيه أوقات الدوام وفترات الراحة اليومية والاسبوعية ومخالفات العمل والمقويات والتدابير المتخذة بشأنها بما في ذلك الفصل من العمل وكيفية تنفيذها وأي تفاصيل أخرى تقتضيها طبيعة العمل ويخضع النظام الداخلي للمؤسسة لتصديق الوزير ويعمل به من تاريخ تصديقه.

المادة ٥٦ - تكون ساعات العمل العادية ثمان ساعات في اليوم على أن لا تزيد ساعات العمل عن ثمان وأربعين ساعة في الأسبوع توزع على ستة أيام على الأكثر لا يحسب منها الوقت المخصص لتناول الطعام والراحة ولا يجوز أن تزيد أوقات العمل على ذلك إلا في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥٧ - يجوز لصاحب العمل تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل اليومية العادية وذلك في أي من الحالات التالية على أن يتقاضى العامل في أي من هذه الحالات الأجر الإضافي المنصوص عليه في هذا القانون :

أ- القيام بأعمال الجرد السنوي للمؤسسة وأعداد الميزانية والحسابات الختامية والإستعداد للبيع بأثمان مخفضة بشرط أن لا يزيد عدد الأيام التي تطبق عليها أحكام هذه الفقرة على ثلاثين يوماً في السنة وأن لا تزيد ساعات العمل الفعلية على عشر ساعات في كل يوم منها.

ب- من أجل تلافي وقوع خسارة في البضائع أو أي مادة أخرى تتعرض للتلف أو لتجنب مخاطر عمل فني أو من أجل تسلم مواد معينة أو تسليمها أو نقلها.

المادة ٥٨ - لا تسري أحكام المواد المتعلقة بساعات العمل المنصوص عليها في هذا القانون على الأشخاص الذين يتولون مهام الإشراف العام أو الإدارة في أي مؤسسة والذين يعملون في بعض الحالات خارج المؤسسة أو تتطلب أعمالهم السر أو التنقل داخل المملكة أو خارجها.

المادة ٥٩ - أ- يجوز تشغيل العامل بموافقته أكثر من ساعات العمل العادية على أن يتقاضى العامل عن ساعة العمل الإضافية أجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من أجره المعتاد.
ب- إذا اشتغل العامل في يوم عطلة الأسبوعية أو أيام الأعياد الدينية أو العطل الرسمية يتقاضى لقاء عمله عن ذلك اليوم أجراً اضافياً لا يقل عن (١٥٠٪) من أجره المعتاد.

المادة ٦٠ - أ- يكون يوم الجمعة من كل أسبوع يوم العطلة الأسبوعية للعامل إلا إذا اقتضت طبيعة العمل غير ذلك.

ب- يجوز للعامل بموافقة صاحب العمل جمع أيام عطلة الأسبوعية والحصول عليها خلال مدة لا تزيد على شهر.

ج- يكون يوم العطلة الأسبوعية للعامل بأجر كامل، إلا إذا كان يعمل على أساس يومي أو أسبوعي فيستحق في كلتا الحالتين أجر يوم العطلة الأسبوعية إذا عمل ستة أيام متصلة قبل اليوم المحدد للعطلة، ويستحق من ذلك الأجر بنسبة الأيام التي عمل فيها خلال الأسبوع إذا كانت ثلاثة أيام أو أكثر.

المادة ٦١ - أ- لكل عامل الحق بإجازة سنوية بأجر كامل لمدة أربعة عشر يوماً عن كل سنة خدمة إلا إذا تم الاتفاق على أكثر من ذلك على أن تصبح مدة الإجازة السنوية واحداً وعشرين يوماً إذا أمضى في الخدمة لدى صاحب العمل نفسه خمس سنوات متصلة، ولا تحسب أيام العطل الرسمية والأعياد الدينية وأيام العطلة الأسبوعية من الإجازة السنوية إلا إذا وقعت خلالها.

ب- إذا لم تبلغ مدة خدمة العامل السنة فيحق له الحصول على إجازة بأجر بنسبة المدة التي عمل خلالها في السنة.

ج- يجوز تأجيل إجازة العامل عن أي سنة بالاتفاق بين العامل وصاحب العمل إلى السنة التالية مباشرة لتلك السنة ويسقط حق العامل في الإجازة الموقعة على هذا الوجه إذا انقضت السنة التي أجلت إليها ولم يطلب استعمالها خلال تلك السنة، ولا يجوز لصاحب العمل رفض طلب العامل للحصول على إجازته.

د- لصاحب العمل أن يحدد خلال الشهر الأول من السنة تاريخ الإجازة السنوية لكل عامل وكيفية استعمالها للعامل في مؤسسته وذلك حسب مقتضيات العمل فيها على أن يراعى في ذلك مصلحة العامل.

تأجيل إجازة العامل

المادة ٦٢ - إذا لم تؤخذ الاجازة السنوية دفعة واحدة فلا يجوز أن يقل الجزء منها عن ستة أيام في أي مرة.

المادة ٦٣ - إذا انتهت خدمة العامل لأي سبب من الأسباب قبل أن يستعمل اجازته السنوية فيحق له تقاضي الأجر عن الأيام التي لم يستعملها من تلك الاجازة.

المادة ٦٤ - يعتبر باطلاً كل اتفاق يقضي بتنازل العامل عن اجازته السنوية أو عن أي جزء منها.

المادة ٦٥ - لكل عامل الحق في اجازة مرضية مدتها أربعة عشر يوماً خلال السنة الواحدة بأجر كامل بناء على تقرير من الطبيب المعتمد من قبل المؤسسة، ويجوز تجديدها لمدة أربعة عشر يوماً أخرى بأجر كامل إذا كان نزيل أحد المستشفيات وينصف الأجر إذا كان بناء على تقرير لجنة طبية تعتمد المؤسسة ولم يكن نزيل أحد المستشفيات.

المادة ٦٦ - لكل عامل الحق في اجازة مدتها أربعة عشر يوماً في السنة مدفوعة الأجر في أي من الحالات التالية:

- ١- إذا التحق بدورة للتأهيل العمالية معتمدة من الوزارة بناء على ترشيح صاحب العمل أو مدير المؤسسة بالتنسيق مع النقابة المعنية.
- ٢- لأداء فريضة الحج ويشترط لمنح هذه الاجازة أن يكون العامل قد عمل مدة خمس سنوات متواصلة على الأقل لدى صاحب العمل. ولا تعطى هذه الاجازة إلا لمرة واحدة خلال مدة الخدمة.
- ب- يحق للعامل الحصول على اجازة مدتها أربعة أشهر دون أجر إذا التحق للدراسة في جامعة أو معهد أو كلية معترف بها بصورة رسمية.

المادة ٦٧ - للمرأة التي تعمل في مؤسسة تستخدم عشرة عمال أو أكثر الحق في الحصول على اجازة دون أجر لمدة لا تزيد على سنة للتفرغ لتربية أطفالها، ويحق لها الرجوع إلى عملها بعد انتهاء هذه الاجازة، على أن تفقد هذا الحق إذا عملت بأجر في أي مؤسسة أخرى خلال تلك المدة.

المادة ٦٨ - لكل من الزوجين العاملين الحصول على اجازة لمرة واحدة دو أجر لمدة لا تزيد على سنتين لمرافقة زوجه إذا انتقل إلى عمل آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة أو إلى عمل يقع خارجها.

المادة ٦٩ -
أ- تحدد بقرار من الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية المختصة: الصناعات والأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها.
ب- الأوقات التي لايجوز تشغيل النساء فيها والحالات المستثناة منها.

المادة ٧٠ - للمرأة العاملة الحق في الحصول على اجازة أمومة بأجر كامل قبل الوضع وبعده مجموع مدتها عشرة أسابيع، على أن لا تقل المدة التي تقع من هذه الاجازة بعد الوضع عن ستة أسابيع، ويحظر تشغيلها قبل انقضاء تلك المدة.

المادة ٧١ - للمرأة العاملة بعد انتهاء اجازة الأمومة المنصوص عليها في المادة (٧٠) من هذا القانون الحق في أن تأخذ خلال سنة من تاريخ الولادة فترة أو فترات مدفوعة الأجر بقصد ارضاع مولودها الجديد لا يزيد في مجموعها على الساعة في اليوم الواحد.

المادة ٧٢ - على صاحب العمل الذي يستخدم ما لا يقل عن عشرين عاملة متزوجة تهيئة مكان مناسب يكون في عهدة مربية مؤهلة لرعاية اطفال العاملات الذين تقل اعمارهم عن أربع سنوات، على أن لا يقل عددهم عن عشرة اطفال.

المادة ٧٣ - مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالتدريب المهني لا يجوز بأي حال تشغيل الحدث الذي لم يكمل السادسة عشرة من عمره بأي صورة من الصور.

المادة ٧٤ - لا يجوز تشغيل الحدث الذي لم يكمل السابعة عشرة من عمره في الاعمال الخطرة أو المرفقة أو المضرة بالصحة وتحدد هذه الاعمال بقرارات يصدرها الوزير بعد استطلاع آراء الجهات الرسمية المختصة.

هكذا عند العمل

المادة ٧٥ - يحظر تشغيل الحدث :

- أ - أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد على أن يعطى فترة للراحة لا تقل عن ساعة واحدة بعد عمل أربع ساعات متصلة.
- ب - بين الساعة الثامنة مساءً والسادسة صباحاً
- ج - في أيام الأعياد الدينية والعطل الرسمية وأيام العطلة الأسبوعية.

المادة ٧٦ - على صاحب العمل قبل تشغيل أي حدث أن يطلب منه أو من وليه تقديم المستندات التالية :

- أ - صورة مصدقة عن شهادة الميلاد.
- ب - شهادة بولاية الحدث الصحية للعمل المطلوب صادرة عن طبيب مختص ومصدقة من وزارة الصحة.
- ج - موافقة ولي أمر الحدث الخطية على العمل في المؤسسة، وتحفظ هذه المستندات في ملف خاص للحدث مع بيانات كافية عن محل إقامته وتاريخ استخدامه والعمل الذي استخدم فيه وأجره وإجازاته.

المادة ٧٧ - يعاقب صاحب العمل أو مدير المؤسسة عن أي مخالفة لأي حكم من أحكام هذا الفصل أو أي نظام أو قرار صادر بمقتضاه بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على خمسمئة دينار وتضاعف العقوبة حالة التكرار ولا يجوز تخفيض العقوبة عن حدها الأدنى للأسباب التقديرية المخففة.

الفصل التاسع
المهنة والصحة المهنية

المادة ٧٨ - أ - يتوجب على صاحب العمل ما يلي :

- ١ - توفير الاحتياطات والتدابير اللازمة لحماية العمال من الاضرار والأمراض التي قد تنجم عن العمل وعن الآلات المستعملة فيه.
- ٢ - توفير وسائل الحماية الشخصية والوقاية للعاملين من اخطار العمل وأمراض المهنة كالملابس، والنظارات والقفازات والأحذية وغيرها وإرشادهم إلى طريقة استعمالها والمحافظة عليها وعلى نظافتها.
- ٣ - احاطة العامل قبل اشتغاله بمخاطر مهنته وسبل الوقاية الواجب عليه اتخاذها وأن يعلق بمكان ظاهر تعليمات وإرشادات توضح فيها مخاطر المهنة ووسائل الوقاية منها وفق الأنظمة والقرارات التي تصدر بهذا الشأن.
- ٤ - توفير وسائل وأجهزة الإسعاف الطبي للعمال في المؤسسة وفقاً للمستويات التي تحددها بقرار من الوزير بعد استطلاع آراء الجهات الرسمية المختصة.
- ب - لا يجوز تحميل العمال أي نفقات تترتب على تنفيذ أو توفير ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٧٩ - يحدد الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية المختصة بتعليمات يصدرها ما يلي :

- أ - الاحتياطات والتدابير التي يجب اتخاذها أو توفيرها في جميع المؤسسات أو في أي منها لحماية العمال والمؤسسات من اخطار العمل وأمراض المهنة.
- ب - الأجهزة والوسائل التي يجب توفيرها في المؤسسات أو في أي منها لحماية العاملين فيها من اخطار العمل وأمراض المهنة ووقايتهم منها.
- ج - الأسس والمعايير الواجب توافرها في المؤسسات الصناعية لضمان بيئة خالية من التلوث بجميع أشكاله والوقاية من الضوضاء والاهتزازات وكل ما يضر بصحة العامل ضمن المعايير الدولية المعتمدة، وتحديد طرق الفحص والاختبار الخاصة لضبط هذه المعايير.

هكذا صحت العمل

المادة ٨٠ - على صاحب العمل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المؤسسة والعاملين فيها من اخطار الحريق والانفجارات او تخزين المواد الخطرة القابلة للاشتعال او نقلها أو تداولها وتوفير الوسائل والاجهزة الفنية الكافية وذلك وفقاً لتعليمات السلطات الرسمية المختصة.

المادة ٨١ - لا يجوز لصاحب العمل أو العامل أن يسمح بادخال أي نوع من الخمر أو المخدرات والمؤثرات العقلية أو العقاقير الخطرة إلى أماكن العمل أو أن يعرضها فيها كما لا يجوز لأي شخص الدخول إلى تلك الأماكن أو البقاء فيها لأي سبب من الاسباب وهو تحت تأثير تلك المشروبات أو العقاقير.

المادة ٨٢ - يجب على العمال في أي مؤسسة التقيد بالاحكام والتعليمات والقرارات الخاصة باحتياطات السلامة والصحة المهنية واستخدام الاجهزة الخاصة بها والمحافظة عليها والامتناع عن أي فعل يحول دون تنفيذ تلك الاحكام والقرارات والتعليمات والامتناع عن العبث بأجهزة الوقاية والسلامة والصحة المهنية أو الحاق الضرر بها أو اتلافها وذلك تحت طائلة التعرض للعقوبات التأديبية المنصوص عليها في النظام الداخلي للمؤسسة.

المادة ٨٣ - للوزير بعد استطلاع آراء الجهات المعنية أن يصدر تعليمات يحدد بموجبها كل عمل لا يجوز تشغيل أي شخص فيه قبل إجراء الفحص الطبي عليه للتأكد من لياقته الصحية للقيام بذلك العمل وتنشر التعليمات التي تصدر بمقتضى هذه المادة في صحيفتين محليتين يومييتين وفي الجريدة الرسمية.

المادة ٨٤ - أ - إذا خالف صاحب العمل أي حكم من احكام هذا الفصل للوزير اغلاق المؤسسة أو مكان العمل كلياً أو جزئياً أو إيقاف أي آلة فيها إذا كان من شأن تلك المخالفة تعريض العمال أو المؤسسة أو الآلات للخطر وذلك إلى أن يزيل صاحب العمل المخالفة.

ب - يشترط أن لا يصدر الوزير قراره المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل توجيه إنذار إلى صاحب العمل بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها له في الإنذار وذلك وفقاً لجسامة المخالفة وخطورتها.

ج - يراعى في حالة اغلاق المؤسسة أو مكان العمل أو إيقاف الآلات فيهما عدم الاخلال بحق العمال في تقاضي أجورهم كاملة عن مدة الاغلاق أو الإيقاف.

د - للوزير إحالة المخالف إلى المحكمة المختصة ويعاقب في هذه الحالة بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على خمسمئة دينار وتضاعف الغرامة في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة المحكوم بها عن حددها الأدنى لأي سبب من الاسباب.

المادة ٨٥ - يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الانظمة اللازمة في الامور التالية:

- أ - تشكيل لجان السلامة والصحة المهنية وتعيين المشرفين في المؤسسات العامة والخاصة وتحديد اختصاص تلك اللجان والمشرفين وواجباتها.
- ب - العناية الطبية الوقائية والعلاجية للعمال وواجبات اصحاب العمل في توفيرها وكيفية انشاء الوحدات الطبية المشتركة بين أكثر من مؤسسة وطريقة تمويلها والاجهزة الفنية الواجب توفرها في هذه الوحدات والفحوص الطبية الدورية للعمال.
- ج - الوقاية والسلامة من الآلات والمكينات الصناعية ومواقع العمل.

مجلس الاعيان
البحرين

الفصل العاشر اصابات العمل وامراض المهنة

المادة ٨٦ - تطبيق احكام هذا الفصل المتعلقة باصابات العمل وامراض المهنة على العمال الذين لا تسري عليهم احكام قانون الضمان الاجتماعي المعمول به.

المادة ٨٧ - ١ - اذا اصيب عامل باصابة عمل ادت الى وفاته او الحقت به ضرراً جسيماً حال دون استمراره في العمل فعلى صاحب العمل نقل المصاب الى مستشفى او اي مركز طبي وتبليغ الجهات الامنية المختصة بالحادث وان يرسل اشعاراً الى الوزارة بذلك خلال مدة لا تزيد على (٤٨) ساعة من وقوع الحادث. ويتحمل صاحب العمل نفقات نقل المصاب الى المستشفى او المركز الطبي لمعالجته.

ب- يعاقب صاحب العمل او مدير المؤسسة او من يمثلها في حالة مخالفته لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار عن كل مخالفة وتضاعف العقوبة في حالة التكرار.

المادة ٨٨ - يكون صاحب العمل مسؤولاً عن دفع التعويض المنصوص عليه في هذا القانون للعامل الذي يصاب بمرض من امراض المهنة ناشئ عن عمله وذلك بالاستناد الى تقرير من المرجع الطبي.

المادة ٨٩ - مع مراعاة ما ورد في اي قانون او تشريع آخر لا يحق للمصاب او للمستحق عله مطالبة صاحب العمل بأي تعويضات غير واردة في هذا القانون وذلك فيما يتعلق باصابات العمل الا اذا كانت الاصابة ناشئة عن خطأ صاحب العمل.

المادة ٩٠ - ١ - اذا نشأ عن اصابة العمل وفاة العامل او عجزه الكلي فيستحق على صاحب العمل تعويض يساوي اجر الف ومتى يوم عمل على ان لا يتجاوز التعويض خمسة الاف دينار ولا يقل عن الف دينار.

ب- اذا نشأ عن اصابة العمل عجز مؤقت للعامل فيستحق بدلاً يومياً يعادل (٧٥٪) من معدل اجره اليومي اعتباراً من اليوم الذي وقعت فيه الاصابة وذلك خلال مدة المعالجة بناء على تقرير من المرجع الطبي اذا كانت

معالجته خارج المستشفى ويخفض ذلك البديل الى (٦٥٪) من ذلك الاجر اذا كان المصاب يعالج لدى احد مراكز العلاج المعتمدة.

ج- اذا نتج عن اصابة العمل عجز جزئي دائم بناء على تقرير من المرجع الطبي فيدفع للعامل تعويض على اساس نسبة ذلك العجز الى التعويض المقرر للعجز الكلي بموجب الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون.

د- اذا نتج عن اصابة العمل الواحدة اكثر من ضرر جسماني واحد فيستحق العامل المصاب التعويض عن كل ضرر من هذه الاضرار وفقاً للأسس المنصوص عليها في هذا القانون على ان لا يتجاوز مجموع المبلغ الواجب دفعه في هذه الحالة مقدار التعويض الواجب دفعه في حالة العجز الكلي.

المادة ٩١ - يحسب التعويض المنصوص عليه في هذا القانون على اساس الاجر الاخير الذي يتقاضاه العامل اما اذا كان العامل عاملاً بالقطعة فيحسب على اساس متوسط الاجر خلال الاثني عشر سنة الاخيرة من عمله.

المادة ٩٢ - ١ - يتم تقدير التعويض الواجب دفعه بمقتضى هذا القانون بناء على طلب صاحب العمل او العامل او المستحقين عنه، وفي حالة عدم الاتفاق على التعويض يقرره الامين العام باعتباره المفوض بتقدير التعويض، ويكون خصماً في الدعاوى المتعلقة به، وللوزير تعيين مفوضين آخرين من موظفي الوزارة لممارسة صلاحيات المفوض في اي منطقة في المملكة، ويدفع التعويض دفعة واحدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ قرار المفوض بتقديره الى ذوي العلاقة.

ب- لا يحول دفع التعويض المنصوص عليه في هذا القانون دون حصول العامل او المستحقين عنه على مكافأة نهاية الخدمة اذا توافرت شروط استحقاقها.

ج- لا تسمع اي دعوى امام اي محكمة تتعلق بالتعويض المنصوص عليه في هذا القانون اذا كان الطلب قد قدم بشأنه الى المفوض وكان لا زال قيد النظر لديه.

المادة ٩٣ - لا يقبل الطلب بالتعويض عن اي اصابة عمل مالم يقدم الى المفوض خلال سنتين من تاريخ وقوعها او من تاريخ وفاة العامل المصاب على انه يجوز للمفوض قبول الطلب بعد مرور سنتين من تاريخ وقوع الاصابة او الوفاة اذا

هكذا عنه العمل

كان التأخر في تقديمه ناشئاً عن عذر مشروع بما في ذلك عدم الاستقرار النهائي لنتائج الإصابة.

المادة ٩٤ - ١ - مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة يسقط حق المصاب في البذل اليومي والتعويض التقدي على ان تثبت بنتيجة التحقيق الذي تجريه الجهات المختصة بعد سماع اقوال صاحب العمل او من يمثله واقوال المصاب عندما تسمح حالته الصحية بذلك في أي من الحالات التالية :

- ١- اذا نشأت الإصابة عن فعل متعمد او عن خطأ او اهمال جسيمين من المصاب.
- ٢- اذا كانت الإصابة ناتجة عن تأثير الخمر او المخدرات او المؤثرات العقلية.
- ٣- اذا خالف المصاب التعليمات المقررة بشأن علاجه من الإصابة او بشأن الوقاية والامن الصناعي المعلن عنها والواجب اتباعها وكان لهذه المخالفة اثر في وقوع الإصابة.

ب- لا تنطبق احكام الفقرة (١) من هذه المادة على أي حالة من حالات الإصابة ومنها الحالات المنصوص عليها في تلك الفقرة اذا نشأت عنها وفاة المصاب او اصاب بعجز دائم بسببها لا تقل نسبته عن (٣٠٪) ويصرف للمصاب فيها او المستحقين عنه البذل اليومي او التعويض التقدي حسب مقتضى الحال.

المادة ٩٥ - لا يجوز في أي حالة من الحالات رهن التعويض الواجب دفعه بمقتضى احكام هذا القانون او الحجز عليه الا لدين اللقطة وفيما لا يتجاوز ثلث مبلغ التعويض كما لا يجوز احواله إلى أي شخص آخر غير العامل او المستحقين عنه او الادعاء بتقصا التعويض المستحق بعد وفاة العامل.

المادة ٩٦ - مع مراعاة احكام المادة (٩٥) من هذا القانون يوزع التعويض في حالة وفاة العامل على المستحقين عنه وفقاً للأنصبة المعينة في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون.

الفصل الحادي عشر

لقايات العمال وجمعيات أصحاب العمل

المادة ٩٧ - ١ - للعمال في أي مهنة تأسيس نقابة خاصة بهم وفق احكام هذا القانون وللعامل في تلك المهنة الحق في الانتساب إليها اذا توافرت فيه شروط العضوية.

ب- يحظر على صاحب العمل ان يجعل استخدام أي عامل خاضعاً لشرط عدم انتسابه إلى نقابة عمال او التنازل عن عضويته فيها او ان يعمل على فصله من أي نقابة او الإجحاف بأي حق يحق له لانتسابه إلى عضويتها او المساهمة في نشاطها خارج اوقات العمل.

المادة ٩٨ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تؤسس النقابة من قبل مؤسسين لا يقل عددهم عن خمسين شخصاً من العاملين في المهنة الواحدة او المهن المتماثلة او المرتبط بعضها ببعض في إنتاج واحد.

ب- للوزير ان يصدر قراراً بتصنيف المهن والصناعات التي يحق لعمالها تأسيس نقابة لهم وذلك بالاتفاق مع الاتحاد العام لقايات العمال وان يحدد في قراره مجموعات المهن والصناعات التي لا يجوز تأسيس أكثر من نقابة عامة واحدة لجميع العمال فيها وذلك بحكم تماثلها او المرتبط بعضها ببعض او اشتراكها في إنتاج واحد او متكامل وان يجعل قراره بذلك ساري المفعول على النقابات القائمة.

المادة ٩٩ - ١ - تمارس النقابة نشاطها لتحقيق الاهداف التالية :

- ١- رعاية مصالح العاملين في المهنة والدفاع عن حقوقهم في نطاق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.
- ٢- تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للعمال المنتمين للنقابة وانشاء العيادات الطبية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والاستهلاكية لهم.
- ٣- العمل على رفع المستوى الاقتصادي والمهني والثقافي للعمال.
- ب- للنقابة فتح فروع لها في المملكة وتحدد الاحكام والاجراءات المتعلقة بالعلاقة بين النقابة وفروعها بموجب نظامها الداخلي.

هكذا عينه العمل

المادة ١٠٠ - يضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الايمان برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات على ان يتضمن النظام الداخلي للنقابات الامور التالية :

- أ - اسم النقابة وعنوان مركزها الرئيسي.
- ب - الغايات التي سيتم تأسيس النقابة من اجلها.
- ج - اجراءات لتتسبب الاعضاء للنقابة وفصلهم منها.
- د - كيفية تأسيس فروع النقابة في انحاء المملكة وشروط تشكيل اللجان فيها واجراءاتها.
- هـ - عدد اعضاء الهيئة الادارية للنقابة ومدة ولايتها وكيفية انتخابهم ومواعيد اجتماعاتها وطريقة تعبئة الشواغر في عضويتها وصلاحياتها.
- و - الحقوق التي يتمتع بها عضو النقابة والالتزامات التي يتحملها والحالات التي يتعرض فيها للعقوبات المسلكية بما في ذلك الغرامة والفصل من النقابة.
- ز - الخدمات والمساعدات المالية التي تقدم لعضو النقابة في حالات الضرورة بما في ذلك المساهمة في نفقات المعالجة وتوكيل المحامين.
- ح - شروط تعيين الموظفين والمستخدمين في النقابة واجراءاتها واذا جاء خدماتهم.
- ط - كيفية حفظ اموال النقابة ومسك دفاترها وقبورها المالية.
- ي - اجراءات دعوة الهيئة العامة للنقابة الى اجتماعاتها العادية وغير العادية.

المادة ١٠١ - أ - تعتبر نقابات العمال المسجلة قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها مسجلة بمقتضاء.

ب - تعتبر نقابات اصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون بمثابة جمعيات مسجلة بمقتضاء.

ج - على نقابات العمال وجمعيات اصحاب العمل المذكورة اعلاء توفيق اوضاعها وانظمتها وتسمياتها مع احكام هذا القانون خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذه.

المادة ١٠٢ - أ - يقدم طلب تأسيس اي نقابة للعمال او لجمعيات اصحاب العمل موقعا من قبل المؤسسين الى مسجل النقابات والجمعيات في الوزارة مرفقاً بما يلي :

١ - النظام الداخلي للنقابة او الجمعية مدرجاً فيه اسمها ومركزها الرئيسي وعنوانها.

٢ - اعضاء الهيئة الادارية الاولى لها المنتخبة من قبل المؤسسين.

ب - لمسجل النقابات والجمعيات ان يكلف الهيئة الادارية تزويده بأي تفاصيل اضافية يراها ضرورية لدراسة الطلب واتمام اجراءات تسجيل النقابة او الجمعية.

ج - يترتب على مسجل النقابات والجمعيات ان يصدر قراره بشأن طلب تسجيل اي نقابة او جمعية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب اليه فاذا وافق على الطلب اصدر شهادة بتسجيل النقابة او الجمعية وينشر قرار التسجيل في الجريدة الرسمية وإذا قرر رفض الطلب للمؤسسين الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القرار.

د - يجوز للأشخاص الذين تضرروا من تسجيل اي نقابة او جمعية الطعن في قرار تسجيلها لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية.

المادة ١٠٣ - أ - تعتبر النقابة او الجمعية قائمة بالاسم الذي سجلت به وتكتسب الشخصية الاعتبارية وتمارس بهذه الصفة جميع الاعمال المصرح لها بممارستها وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجب مقتضى النظام الداخلي لها اعتباراً من تاريخ :

١ - نشر قرار مسجل النقابات والجمعيات بتسجيل النقابة او الجمعية في الجريدة الرسمية.

٢ - او صدور قرار محكمة العدل العليا بالغاء قرار المسجل برفض تسجيل النقابة او الجمعية.

٣ - او انقضاء مدة الطعن الملتصق عليها في المادة (١٠٢) من هذا القانون.

ب - على النقابة او الجمعية تزويد مسجل النقابات والجمعيات بأي تغيير او تعديل يطرأ على نظامها الداخلي وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اجرائه.

المادة ١٠٤ - ترسل جميع المراسلات والاشعارات للنقابة او الجمعية الى عنوانها المسجل ويجب ان يبلغ مسجل النقابات بأي تغيير فيه خلال سبعة ايام من حدوثه.

هكذا عند العمل

ويدرج التغيير في سجل النقابات والجمعيات لدى المسجل والا اعتبر العنوان المسجل اصلاً قائماً.

المادة ١٠٥ - يقوم المسجل بإلغاء شهادة تسجيل النقابة أو الجمعية إذا ثبت له أنها أصبحت غير قائمة اما لحلها اختيارياً أو لأنها حلت وفقاً لأحكام هذا القانون أو بقرار قضائي.

المادة ١٠٦ - تحل النقابة أو الجمعية اختيارياً بموافقة ثلثي اعضائها المسددين لاشتراكاتهم في اجتماع غير عادي تعده الهيئة العامة للنقابة أو الجمعية لهذه الغاية دون غيرها وتتم تصفية اموالها وموقوفها والتصرف بها في هذه الحالة وفقاً لأحكام النظام الداخلي ويجب اشعار الوزير والاتحاد العام للنقابات العمال بقرار الحل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ١٠٧ - ١ - إذا تخلفت النقابة أو الجمعية عن تقديم اي اشعار او كشف او ميزانية عمومية او اي من الحسابات او المستندات التي يوجب هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضى تقديمها الى الوزارة فتعاقب النقابة أو الجمعية او من يمثلها قانوناً بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة المحكوم بها لأي سبب من الاسباب.

ب- إذا خالفت النقابة أو الجمعية احكام نظامها الداخلي فعليها تصويب الوضع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر اما بنفسها او بطلب من الوزارة او الاتحاد العام للنقابات العمال فإذا لم تقم بتصويب الوضع خلال المدة المقررة فتحال من قبل الوزير او من ينييه الى محكمة البداية المختصة لمحاكمتها من اجل تلك المخالفة والمحكمة ان توقف النقابة أو الجمعية عن العمل لحين صدور قرارها في الدعوى.

المادة ١٠٨ - ١ - يحق لأصحاب العمل في أي مهنة تأسيس جمعية لهم لرعاية مصالحهم المهنية في ما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون.

ب- تؤسس جمعية أصحاب العمل من قبل مؤسسين لا يقل عددهم عن ثلاثين شخصاً من أصحاب العمل في بناء مهنة واحدة أو في مهنة متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في الناج واحد وتحدد هذه المجموعات المهنية بقرار من

الوزير بالاتفاق مع ممثلي الجمعية ولصاحب العمل في أي مهنة الحق في الانتساب الى الجمعية التي تمثل مهنته أو الامتناع عن ذلك.

ج- يشترط في المؤسس لأي جمعية من جمعيات أصحاب العمل ونقابات العمال وفي طالب الانتساب اليها ما يلي:

- ١- ان يكون أردني الجنسية.
- ٢- ان لا يقل عمره عن ٢٥ سنة.
- ٣- ان يكون غير محكوم بجناية او جثة مخلة بالشرف والاداب العامة.

المادة ١٠٩ - لا يجوز انفاق أموال نقابة العمال الا في الغايات المشروعة والمتعلقة بمصلحة النقابة بما في ذلك ما يلي:

أ- الرواتب والعلاوات والنققات للموظفين العاملين فيها وللأعضاء المتفرغين للعمل فيها.

ب- نفقات ادارة النقابة بما في ذلك أجور تدقيق حساباتها.

ج- رسوم الدعاوى القضائية التي تقيمها النقابة أو تقام عليها ونفقاتها اذا كانت هي أو أي عضو من اعضائها طرفاً في الدعوى وكانت من اجل تأمين أي حقوق للنقابة أو حمايتها او كانت تتعلق بحقوق ناشئة عن علاقة عضو من اعضائها بصاحب العمل.

د- نفقات أي نزاع عمالي يتعلق بالنقابة أو بعض من اعضائها.

هـ- تعويض الأعضاء عن أي خسارة ناشئة عن نزاع عمالي.

و- الإعانات التي تدفع لأعضاء النقابة أو لأفراد عائلاتهم بسبب الوفاة أو الشيخوخة أو المرض أو البطالة أو الجوارث التي تقع لهم.

ز- نفقات الخدمات التعليمية والاجتماعية التي تقدمها النقابة للأعضاء.

المادة ١١٠ - ١ - تشكل النقابات العمالية الاتحاد العام للنقابات العمال وتكون له شخصية اعتبارية وتحفظ فيه كل نقابة بحقوقها الخاصة.

ب- يتكون الاتحاد من أعضاء النقابات التي يتألف منها الاتحاد ويتمتع بجميع الحقوق التي تتمتع بها النقابة.

هكذا عند العمل

- ج- يحق للنقابتين أو أكثر بموافقة الاتحاد العام للنقابات العمال تشكيل اتحاد مهني على أن تحصل كل منها على موافقة الأكثرية العادية لهيئتها العامة وأن تحيط المسجل علماً بذلك خطياً.
- د- يحق للاتحاد العام للنقابات العمال وللاتحادات المهنية المسجلة الانضمام إلى أي منظمة عمالية عربية أو دولية ذات أهداف ووسائل مشروعة.
- هـ- تنظم شؤون الاتحاد العام والاتحادات المهنية بنظام خاص يصدر لهذه الغاية.

المادة ١١١- لا يعاقب أي موظف في أي نقابة للعمال أو أي عضو فيها ولا تتخذ أي إجراءات قانونية أو قضائية بحقه بسبب اتفاق أبرم بين أعضاء النقابة بشأن أي غاية من الغايات المشروعة للنقابات العمال على أن لا يخالف الاتفاق القوانين والانظمة المعمول بها.

المادة ١١٢- لا تعتبر أي نقابة للعمال هيئة غير مشروعة لمجرد الادعاء بأن أيا من غاياتها تهدف إلى تقييد حرية التجارة.

المادة ١١٣- يجب على كل نقابة عمال أن تعد السجلات والدفاتر حسب الأوضاع والشروط التي يقررها الوزير.

ب- لمفتش العمل الاطلاع في أي وقت على دفاتر حسابات أي نقابة وعلى غيرها من الدفاتر والسجلات التي تحتفظ بها النقابة وعلى قوائم الاعضاء فيها كما يحق لأي موظف في النقابة ولاي عضو فيها الاطلاع على تلك الدفاتر والسجلات وعلى تلك القوائم وذلك في الاوقات المحددة في النظام الداخلي للنقابة على أن تجزي تلك الاجراءات في مقر النقابة.

المادة ١١٤- لا يجوز أن ينتخب أي شخص عضواً في الهيئة الادارية لأي نقابة الا اذا كان عاملاً مسجلاً لديها أو مستخدماً فيها طيلة الوقت على سبيل التفرغ ولا يجوز انتخاب أي شخص في الهيئة اذا كان قد صدر بحقه حكم قضائي في جريمة جنائية أو في جريمة تمس الشرف والاداب العامة.

المادة ١١٥- للنقابة ان تفتح فروعاً لها في جميع أنحاء المملكة، ويحدد النظام الداخلي للنقابة العلاقة بينها وبين فروعها، وبينها وبين الاتحاد العام للنقابات العمال.

المادة ١١٦- أ- للوزير ان يتقدم بدعوى إلى محكمة البداية طالباً فيها حل أي نقابة في أي من الحالات التالية:

- ١- اذا ارتكبت أي مخالفة لاحكام هذا القانون على ان يكون قد وجه انذاراً خطياً للنقابة قبل تقديم الدعوى طالباً فيه منها ازالة المخالفة خلال المدة التي يحددها لها ولكنها لم تستجب للطلب.
- ٢- التحريض على ترك العمل او الامتناع عنه او الاعتصام او التظاهر في الحالات التي يحظر فيها القيام بهذه الاعمال بمقتضى هذا القانون ووسائل التشريعات المعمول بها.
- ٣- استعمال القوة او العنف او التهديد او التدابير غير المشروعة في الاعتداء او الشروع في الاعتداء على حق الغير في العمل او على حق اخر من حقوقه.
- ب- يجوز استئناف قرار محكمة البداية بحل النقابة إلى محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تهييمه اذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه اذا كان بمثابة الوجاهي ويكون قرار محكمة الاستئناف قطعياً.

المادة ١١٧- اذا حلت النقابة بصورة غير اختيارية لاي سبب من الاسباب فتودع اموالها في البنك الذي يعينه الاتحاد العام للنقابات العمال إلى ان ترس نقابة جديدة للمهنة او للمهن نفسها فاذا لم يتم تأسيس مثل هذه النقابة خلال سنة واحدة من حل النقابة الاولى فتؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة إلى الاتحاد العام للنقابات العمال.

المادة ١١٨- أ- يجب على كل نقابة عمال ان ترسل إلى المسجل قبل اول نيسان من كل سنة نسخة من ميزانيتها العمومية على النموذج المقرر مدققة حسب الاصول من مدقق حسابات قانوني تبين فيها وارداتها ومصروفاتها وموجوداتها والتزاماتها خلال السنة السابقة والمتبعية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول ولمسجل النقابات ان يطلب من النقابة تزويده ببيانات او ايضاحات اضافية للميزانية.

ب- يرفق بنسخة الميزانية العمومية للنقابة التي ترسل للمسجل كشف يتضمن اسماء الموظفين ووسائل العاملين في النقابة والتغيرات التي اجرتها عليهم وعلى اوضاعهم خلال السنة التي تعود اليها الميزانية.

المادة ١١٦

المادة ١١٩- أ- إذا تخلفت أي نقابة عمال عن تقديم أي اشعار أو كشف أو بيان أو ميزانية عمومية أو أي مستند آخر مما تتطلبه احكام هذا القانون أو يطلبه الوزير أو المسجل تزويده به فيعاقب الموظف أو الشخص الملزم بتقديمه أو ارساله بالقيام بذلك بموجب نظام النقابة بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار وتضاعف هذه الغرامة بالقياس إلى جده الأعلى إذا تكررت المخالفة.

ب- كل من ادخل عمداً بياناً غير صحيح في الميزانية العمومية للنقابة أو اشترك في ذلك أو أجرى أي تزوير في النظام الداخلي للنقابة أو في أي تعديل فيه أو اشترك في ذلك أو اغفل ادراج أي نص فيه عوقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بالحس لمدّة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة وتضاعف العقوبة بالتقاس إلى حدّها الأعلى في حالة تكرار المخالفة.

الفصل الثاني عشر تسوية النزاعات العمالية الجماعية

المادة ١٢٠- للوزير ان يعين مندوب توفيق أو أكثر من موظفي الوزارة للقيام بمهمة الوساطة في تسوية النزاعات العمالية الجماعية وذلك للمنطقة التي يحددها والمدة التي يراها مناسبة.

المادة ١٢١- ١- إذا وقع نزاع عمالي جماعي فعلى مندوب التوفيق أن يبدأ اجراءات الوساطة بين الطرفين لتسوية ذلك النزاع فإذا تم الاتفاق بشأنه بمقتضى جماعي أو بغيره يحتفظ مندوب التوفيق بنسخة منه مصادق عليها من الطرفين .

ب - إذا تعذر اجراء المفاوضات بين الطرفين لأي سبب من الأسباب أو تبين أن الاستمرار فيها لن يؤدي إلى تسوية النزاع فيترتب على مندوب التوفيق أن يقدم تقريراً إلى الوزير يتضمن أسباب النزاع والمفاوضات التي تمت بين الطرفين والنتيجة التي توصل إليها وذلك خلال مدة لا تزيد على واحد وعشرين يوماً من تاريخ احالة النزاع إليه.

ج - إذا لم يتمكن الوزير بدوره من تسوية النزاع فعليه أن يحيله إلى مجلس توفيق يشكّله على النحو التالي:

- ١- رئيس يعينه الوزير على أن لا يكون من ذوي العلاقة بالنزاع أو بنقابات العمال أو جمعيات أصحاب العمل.
- ٢- عضوان أو أكثر يمثلون كلاً من أصحاب العمل والعمال بإعداد متساوية يعني كل من الطرفين ممثليه في المجلس.

المادة ١٢٢- ١- إذا أحيل نزاع عمالي إلى مجلس التوفيق وجب عليه أن يسعى جهده للتوصل إلى تسويته بالطريقة التي يراها ملائمة فإذا توصل إلى تسويته كلياً أو جزئياً فيقدم إلى الوزير تقريراً بذلك مرفقاً به التسوية الموقعة بين الطرفين.

ب - إذا لم يتوصل مجلس التوفيق إلى تسوية النزاع فيترتب عليه أن يقدم إلى الوزير تقريراً يتضمن أسباب النزاع والإجراءات التي اتخذها لتسويته

مجلس الاعيان

والأسباب التي أدت إلى عدم انتهائه والتوصيات التي يراها مناسبة بهذا الشأن.

ج - يترتب على المجلس في جميع الأحوال أن يلهي اجراءات التوفيق وتقديم تقريره بالنتائج التي توصل إليها خلال مدة لا تزيد على واحد وعشرين يوماً من تاريخ احالة النزاع إليه.

المادة ١٢٢- لا يجوز لأي من الطرفين في النزاع العمالي توكيل المحامين أمام مندوب التوفيق أو مجلس التوفيق.

المادة ١٢٤- ١ - إذا لم يتمكن مجلس التوفيق من انتهاء النزاع العمالي الجماعي فيترتب على الوزير إحالته إلى محكمة عمالية يتم تشكيلها من ثلاثة قضاة نظاميين ينتدبهم المجلس القضائي لهذا الغاية بناء على طلب الوزير ويرأسها أعلام في الدرجة ويجوز انعقادها بحضور اثنين من أعضائها وفي حالة اختلافهما في الرأي يدعى القاضي الثالث للاشتراك في نظر القضية وإصدار القرار فيها.

ب - يعطى النزاع العمالي الذي يحال إلى المحكمة العمالية صفة الاستعجال بحيث تباشر النظر فيه خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ الاحالة على أن تصدر المحكمة قرارها في النزاع وتبلغه إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من ذلك التاريخ ويكون هذا القرار قطعياً ، غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أو إدارية.

ج - تنظر المحكمة العمالية في النزاع العمالي المعروض عليها وتفصل فيه وفقاً للإجراءات التي تراها مناسبة لتحقيق العدالة بين الطرفين على أن تراعى في ذلك أي اجراءات خاصة منصوص عليها في هذا القانون ويجوز لكل من الطرفين توكيل محام أو أكثر أمام المحكمة.

المادة ١٢٥- تكون للمحكمة العمالية وللمجلس التوفيق عند النظر في نزاع عمالي الصلاحيات التالية :

- ١ - سماع أقوال أي شخص أو الاستعانة بخبرته في النزاع بعد التقييم .
- ب - تكليف أي طرف من أطراف النزاع بإبراز المستندات والبيانات التي لديه وتراها المحكمة أو المجلس ضرورية للنظر أو الفصل في النزاع.

المادة ١٢٦- للمحكمة العمالية تفسير أي قرار أصدرته وذلك بناء على طلب الوزير أو طلب أحد أطراف النزاع لإزالة أي غموض فيه، وذلك بما لا يخرج القرار عن النتائج التي توصل إليها ، كما وأن لها في كل وقت أن تصحح من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الوزير أو أحد الخصوم الاغلاط أو الأخطاء الكتابية أو الحسابية التي تقع في الأحكام والقرارات عن طريق السهو العرضي.

المادة ١٢٧- تعقد جلسات المحكمة العمالية ومجلس التوفيق في الوزارة وتكون الوزارة مسؤولة عن توفير المتطلبات الإدارية والتسهيلات والأجهزة التي تمكنها من أعمالها.

المادة ١٢٨- ١ - يكون تقرير مجلس التوفيق وقرار المحكمة العمالية كتابيا ويوقعه جميع أعضاء المجلس أو المحكمة وفقاً لمقتضى الحال ويصدر قرار المحكمة بالإجماع أو بالأكثرية ويجب على كل عضو مخالف من أعضاء المجلس أو المحكمة أن يثبت رأيه كتابة في التقرير أو القرار.

ب - ينشر تقرير المجلس أو قرار المحكمة العمالية في صحيفة محلية أو أكثر على نفقة أصحاب النزاع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلم الوزير التقرير أو القرار.

المادة ١٢٩- يصرف لرئيس وأعضاء المحكمة العمالية ورئيس مجلس التوفيق وكاتب الجلسات المكافآت التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير .

المادة ١٣٠- تكون التسوية التي تم التوصل إليها بنتيجة اجراءات التوفيق بمقتضى احكام هذا القانون أو قرار المحكمة العمالية ملزمين للفئات التالية :

- ١ - لأطراف النزاع العمالي.
- ب - لخلف صاحب العمل بمن في ذلك ورثته الذين انتقلت إليهم المؤسسة التي يتعلق بها النزاع .
- ج - لجميع الأشخاص الذين كانوا يعملون في المؤسسة التي يتعلق بها النزاع في تاريخ حدوثه أو في قسم منها حسب مقتضى الحال ولجميع الأشخاص الذين يستخدمون فيما بعد في تلك المؤسسة أو في أي قسم منها إذا ورد في تقرير التسوية أو قرار المحكمة العمالية بما يقتضي بذلك

محكمة اعيان العمل

ولم يكن في هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه ما يحول دون ذلك.

المادة ١٣١-١ - ينفذ قرار المحكمة العمالية اعتباراً من التاريخ الذي تعينه.

ب- يعمل بالتسوية التي تم التوصل إليها نتيجة إجراءات التوفيق اعتباراً من التاريخ الذي اتفق عليه أطراف النزاع العمالي وإذا لم يتم الاتفاق على ذلك فيعمل بالتسوية اعتباراً من تاريخ التوقيع على تقرير التسوية وتكون ملزمة لجميع أطرافها وبالشروط الملصوقة عليها فيها.

المادة ١٣٢- لا يجوز لأي صاحب عمل خلال النظر في النزاع العمالي لدى مندوب التوفيق أو مجلس التوفيق أو المحكمة العمالية القيام بأي من الأعمال التالية :

١ - تغيير شروط الاستخدام المسارية المفعول.

ب - فصل أي عامل دون الحصول على إذن كتابي من مندوب التوفيق أو المجلس أو المحكمة العمالية حسب مقتضى الحال.

المادة ١٣٣-١ - إذا خالف أي عامل شرطاً من شروط التسوية أو قرار المحكمة العمالية الملزم له بمقتضى هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئتي دينار للمرة الأولى وتضاعف في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدّها الأدنى للأسباب التقديرية المخففة.

ب- إذا خالف صاحب العمل أي شرط من شروط التسوية أو قرار المحكمة العمالية الملزم له بمقتضى هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على أربعمائة دينار للمرة الأولى وتضاعف في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدّها الأدنى للأسباب التقديرية المخففة.

المادة ١٣٤- لا يجوز لأي عامل أن يضرب أو لأي صاحب عمل أن يخلق مؤسسته في أي من الحالات التالية :

١ - إذا كان النزاع محالاً على مندوب التوفيق أو مجلس التوفيق أو المحكمة العمالية.

ب- خلال المدة التي تكون فيها أي تسوية نافذة المفعول أو أي قرار معمول به وكان الاضراب أو الإغلاق يتعلّق بالمسائل المشمولة بتلك التسوية أو ذلك القرار.

المادة ١٣٥-١ - لا يجوز للعامل أن يضرب دون إعطاء إشعار لصاحب العمل قبل مدة لا تقل عن أربعة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاضراب وتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بأحدى خدمات المصالح العامة.

ب- لا يجوز لصاحب العمل إغلاق مؤسسته دون أن يعطي إشعاراً للعمال بذلك قبل مدة لا تقل عن أربعة عشر يوماً من التاريخ المحدد للإغلاق وتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بأحدى خدمات المصالح العامة.

ج - تحدد الشروط والإجراءات الأخرى للاضراب والإغلاق بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ١٣٦-١ - إذا قام أي عامل باضراب محظور بموجب هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً عن اليوم الأول وخمسة دنانير عن كل يوم يستمر فيه الاضراب بعد ذلك ويحرم من أجره عن الأيام التي يضرب فيها.

ب- إذا أقدم صاحب العمل على إغلاق محظور بموجب هذا القانون فيعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار عن اليوم الأول وخمسون ديناراً عن كل يوم يستمر فيه الإغلاق بعد ذلك ويلزم بدفع أجور العمال عن الأيام التي يستمر الإغلاق فيها.

المادة ١٣٧-١ - تختص محكمة الصلح بالنظر في الدعاوي الناشئة عن نزاعات العمل الفردية باستثناء الدعاوي المتعلقة بالأجور التي تختص سلطة الأجور بالنظر فيها بمقتضى هذا القانون وذلك بصورة مستعجلة بحيث يتم الفصل في الدعوى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ورودها للمحكمة.

ب- يستأنف قرار المحكمة الذي يصدر بمقتضى أحكام الفقرة (١) من هذه المادة خلال عشرة أيام من تاريخ تهديم إذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه إذا كان بمثابة الوجاهي ويترتب على المحكمة أن تفصل في الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إلى ديوانها.

لجنة أمن العمل

ج- تعفى الدعاوي التي تقدم إلى محكمة الصلح من جميع الرسوم بما في ذلك رسوم تنفيذ القرارات الصادرة عنها.

د- تستمر محكمة البداية بالنظر في الدعاوي العمالية المنظورة أمامها قبل نفاذ هذا القانون.

المادة ١٣٨-١ - لا تسمع أي دعوى بشأن أي مخالفة ارتكبت خلافاً لأحكام هذا القانون أو أي نظام أو تعليمات صادرة بمقتضاه ما لم ترفع الدعوى خلال شهر واحد من التاريخ الذي ارتكبت فيه.

ب- لا تسمع أي دعوى للمطالبة بأي حقوق يرتبها هذا القانون بما في ذلك أجور ساعات العمل الإضافية مهما كان مصدرها أو منشؤها بعد مرور سنتين على نشوء سبب المطالبة بتلك الحقوق والأجور.

المادة ١٣٩- كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه لم تعين لها عقوبة فيه يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار ويشترط في ذلك أن تفرض على المخالف العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات المعمول به إذا كانت العقوبة المقررة للمخالفة فيه أشد مما هو منصوص عليه في هذا القانون.

المادة ١٤٠- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ١٤١- يلغى (قانون العمل) رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ والتعديلات التي أدخلت عليه على أن تبقى الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه والتي لا تخالف أحكام هذا القانون سارية المفعول لمدة لا تزيد على سنتين وذلك إلى أن يتم إلغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ١٤٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

رئيس مجلس الاعيان

أحمد السوي

أمين عام مجلس الأمة

حكيم خيري

دولة رئيس المجلس : الشيخ سامي الفايز،
تفضل.



دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة الرئيس
لقد تم تشكيل لجنة برئاسة معالي وزير
الداخلية وتم دعوة لجنة الجفاف وسندرس كل
المواضيع المتعلقة برفع المعاناة عن أبناء الريف
والبادية ونحن نشكر سعادة العين المحترم
تذكيراً بهذا الموضوع مرة أخرى. وشكراً
سيدي.

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس،
وأذا عندك شيء يا شيخ سامي أرجو أن ترسله
إلي وأنا أرسله إلى الحكومة مع الاتصال
والتابعة.

السيد سامي الفايز : بموجب الاتفاقية
اتفاقية المراعي بين الدول على الحدود
السعودية فوجئنا أنه في جمرات على العمري
يأخذ على كل رأس (١٤) دينار ومن وين
للبدو يرفع (١٤) دينار حتى يودي حلاله
للبيع في الأراضي السعودية من طريق الحد
الحفر في ربيع وفيه حالة جيدة.

دولة رئيس المجلس : شكراً شيخ سامي.

السيد الأمين العام :

٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة.

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس الاعيان

أحمد السوي

أمين عام مجلس الأمة

حكيم خيري

لجنة الجفاف